الأمم المتحدة

A

Distr.
GENERAL

A/48/350
14 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩٢ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

التطورات المتعلقة بتنفيذ توصيات تقرير لجنة الجنوب، مع التشديد بشكل خاص على التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة وموجز	١ - ٥	٤
ثانيا - بناء الوعي الجنوبي	٦ - ٩	٦
ثالثا - التعاون المالي	١٠ - ١٥	٨
رابعا - التجارة فيما بين بلدان الجنوب	١٦ - ٢٠	١١
خامسا - التعاون في مجال تطوير السلع الأساسية	٢١ - ٢٧	١٥
سادسا - التعاون فيما بين المؤسسات	٢٨ - ٣١	١٧
سابعا - الأمن الغذائي	٣٢ - ٣٥	١٩
ثامنا - التعاون في مجال التعليم والعلم والتكنولوجيا	٣٦ - ٤٩	٢١
تاسعا - التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي	٥٠ - ٥٨	٢٧
عاشرا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنظيم شؤونها على الصعيد العالمي	٥٩ - ٦٣	٣٢
مرفق البرنامج الاقتصادي للأعمال ذات الأولوية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ لحركة عدم الانحياز		٣٨

* A/48/150 و Corr.1.

011093 300993 290993 93-47005

أعضاء تجمعات إقليمية ودون إقليمية مختارة تضم بلدانا نامية

رابطة تكامل أمريكا اللاتينية	الأرجنتين، واكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك
اتحاد المغرب العربي	تونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والمغرب، وموريتانيا.
مجموعة الأنديز	اكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وفنزويلا، وكولومبيا.
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	اندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، وماليزيا.
اتفاق بانكوك	بنغلاديش، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، والهند.
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	السلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس.
الجماعة الكاريبية	انتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسان فنسنت وجزر غرينادين، وسان كيتس ونفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، ومنتسيرات.
الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى	بورندي، ورواندا، وزائير.
الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا	بورندي، وتشاد، وجمهورية افريقيا الوسطى، ورواندا، وزائير، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.
منظمة التعاون الاقتصادي	ايران (جمهورية - الاسلامية)، وباكستان، وتركيا، (الأعضاء الأصليون)، وأذربيجان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان.
الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	بنن، وبوركينا فاصو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، وليبريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا.

مجلس التعاون الخليجي	الامارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
معاهدة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	الارجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل.
اتحاد نهر مانو	سيراليون، وغينيا، وليبريا.
منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا	اثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، والصومال، وكينيا، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا.
رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي	باكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند.
الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي	أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا.
الاتحاد الجمركي الاقتصادي لوسط افريقيا	تشاد، وجمهورية افريقيا الوسطى، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

أولا - مقدمة وموجز

١ - أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي حثت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقليمية وسائر الهيئات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في سياق تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير لجنة الجنوب[١]، مع التشديد بشكل خاص على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (الفقرة ٣)؛ ودعت فيه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقليمية الى متابعة تنفيذ الأطراف المعنية لتلك التوصيات (الفقرة ٤)؛ وطلبت فيه الى الأمين العام أن يتولى رصد تنفيذ ذلك القرار ويقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

٢ - وبالاضافة الى ذلك، يركز هذا التقرير، استجابة لأحكام منطوق القرار ١٥٥/٤٦، على النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بصفته إحدى المهام الثلاث الرئيسية للجنوب حسبما حددها تقرير لجنة الجنوب (انظر الإطار ١). ففيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حدد تقرير لجنة الجنوب المجالات التالية بوصفها مجالات حيوية لتعبئة قوى الجنوب: (أ) بناء وعي جنوبي، و (ب) تعزيز التعاون التعليمي، و (ج) تعزيز التعاون في المجالات الوظيفية المتمثلة في المالية، والتجارة، والصناعة والأعمال، والخدمات، والنقل والهياكل الأساسية، والأمن الغذائي، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة، والاعلام والاتصال، والاتصالات بين الشعوب؛ و (د) إنعاش ترتيبات التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي؛ و (هـ) تحسين التعاون والتنظيم فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي.

٣ - وفي إطار المجالات الواسعة المذكورة في الفقرة السالفة، أدرجت في برنامج عمل ذي أولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٢] بضعة أنشطة مختارة يمكن أن تكون لها آثار حافزة وتساعد على وضع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مسار مأمون نحو المستقبل. ويرد في الفروع التسعة التالية من التقرير تقييم للتطورات المتعلقة بتنفيذ توصيات برنامج العمل ذي الأولوية. وتشمل هذه التطورات ما اتخذته البلدان النامية ومؤسساتها من اجراءات في السنوات الثلاث الأخيرة. فضلا عما وفرته منظومة الأمم المتحدة من تدابير دعم. وينظم الدعم المقدم من الأمم المتحدة على أساس قطاعي، من جانب الهيئات المخصصة لكل قطاع؛ وعلى أساس المناطق، من جانب اللجان الاقليمية؛ وعلى أساس مجالات المواضيع كالتجارة، من جانب الهيئات الإنمائية الأخرى. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مؤسسة التمويل الكبرى بين مؤسسات الأمم المتحدة، بدور حاسم في المساعدة التقنية التي توفرها جميع الهيئات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة[٣].

٤ - وينظر الفرع الأول من هذا التقرير في مسألة بناء الوعي الجنوبي، بما فيه انعكاس أولويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الخطط الإنمائية الوطنية وإقامة آليات متابعة وطنية. ويدرس الفرع الثاني التقدم المحرز في التعاون التقني في مجالات ترتيبات المقاصة والمدفوعات والائتمان. ومحفل

المدينين المقترح ومصرف الجنوب. ويستعرض الفرع الثالث التقدم المحرز في إطار النظام العالمي للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، بما فيه الشروع في الجولة الثانية من مفاوضات ذلك النظام وملخصا للتدفقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب. وتتعلق المناقشة الواردة في الفرع الخامس بالتعاون بين البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية الزراعية في سياق تجديد الاتفاقات العالمية للسلع الأساسية. أما المناقشة الواردة في الفرع السادس فتعنى بالتعاون بين المؤسسات في مجال تعزيز الاتصالات وتشجيع الأعمال التجارية. ويقيم الفرع السابع التعاون في مجال تعزيز الأمن الغذائي وينظر الفرع الثامن في مسألة التعاون في مجال التعليم ومجال العلم والتكنولوجيا. ويقيم الفرع التاسع الدينامية المستأنفة أخيرا في عمليات التعاون والتكامل على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي في الجنوب. وأخيرا، يتناول الفرع التاسع الدعوة الى تحسين تعاون الجنوب وتنظيمه على الصعيد العالمي، بما في ذلك اجراء مشاورات منتظمة لرؤساء الدول.

الاطار ١ - التحديات التي تواجه الجنوب: الموضوعات الرئيسية

١ - التنمية المعتمدة على الذات والمتمحورة حول الناس: البعد الوطني:

(أ) الاقرار بأن من المتعين على البلدان النامية أن تعول بشكل متزايد على جهودها الذاتية، والفردية والجماعية معا؛

(ب) إعطاء الأولوية لتنمية ثقافة المشاركة، حيث تجري في إطارها التنمية من القاعدة الى القمة.

٢ - تعبئة قوى الجنوب: نحو المزيد من التعاون فيما بين البلدان النامية:

(أ) التشديد على ضرورة إقامة صلات أوثق وأشد تنوعا بين البلدان النامية؛

(ب) التشديد أيضا على الحاجة الى قيام جنوب أكثر تنظيما من شأنه أن يساهم على نحو أفضل في عملية جعل العلاقات الاقتصادية أكثر استجابة لاحتياجات التنمية.

٣ - العلاقات بين الشمال والجنوب وادارة النظام الدولي: التشديد على أن الأداء الإنمائي للجنوب يمكن أن يتعزز بمناخ اقتصادي دولي أكثر مواتاة وأنه يعتمد على هذا المناخ فعلا.

٥ - ولايجاز هذا العرض العام، فإن أحد المقاصد الرئيسية لتقرير لجنة الجنوب يتعلق بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاعتماد الجماعي على الذات وإمكاناتهما. فعندما نُشر ذلك التقرير، قوبلت الدعوة الى تحقيق قدر أكبر من التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقدر من التشكك، غير أن الحالة تتغير في الوقت الراهن، ويشهد على هذا التغير العدد المتزايد من المبادرات العملية التي شرعت فيها البلدان النامية. فعلى الصعيد القطاعي، حيث ترى حكومات الجنوب القيمة والحاجة العمليتين للتعاون المشترك، لقيت المبادرات المشتركة فيما بين بلدان الجنوب تشجيعا قويا، وذلك في قطاع الأمن الغذائي على سبيل المثال. ومن أبرز التطورات استئناف دينامية عمليات التعاون والتكامل على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتبرر هذه التغيرات ما تقدمه الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المتقدمة النمو من مساعدة كبيرة لعملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٤]. فقد قدمت الأمم المتحدة، من جانبها، مساعدة كبيرة لهذه العملية

على الصعيد القطاعي والصعيد الاقليمي والصعيد المواضيعي. ويحتاج هذا الدعم الى رصد وتحليل من جانب الجمعية العامة بصورة شاملة ومنتظمة، وما هذا التقرير إلا بداية في ذلك الاتجاه.

ثانيا - بناء الوعي الجنوبي

توصيات لجنة الجنوب

ينبغي أن يورد كل بلد نام في خططه الانمائية وسياساته الوطنية التزاما واضحا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أن يعهد لوزارة أو إدارة حكومية بمسؤولية ما يترتب على الالتزام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من عمل تنسيقي داخل البلد. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي أن يشكل كل بلد لجنة وطنية لاسداء المشورة الى الحكومة وتعبئة الرأي العام دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشجيع الاتصالات بين الشعوب في الجنوب.

التنفيذ

٦ - تقع مسؤولية بناء الوعي الجنوبي على عاتق الحكومات في الجنوب. وهي تتوقف الى حد كبير على الالتزام السياسي القوي وعلى سياسات واجراءات محددة على الصعيد الوطني. فبإمكان كل بلد أن يشارك فعلا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب عندما يعين القطاعات ذات الأولوية ويحدد قدراتها واحتياجاتها بخصوص تقديم وتلقي الخدمات. والدراية الفنية والتسهيلات. وهذا ما ينبغي إيراده في الخطط الإنمائية الوطنية اذا أريد لها أن تحظى بالاهتمام وتضمن التزام المؤسسات الحكومية المنفذة. وبالاضافة الى ذلك، فإن وجود ترتيبات وآليات مؤسسية فعالة مناسبة على الصعيد الوطني ضروري لكي نستنبط، بطريقة منسجمة متسقة، كيفية ربط تنمية بلد ما بتنمية البلدان الشريكة الأخرى في المبادرات فيما بين بلدان الجنوب. وهذا الأمر وثيق الصلة الى حد كبير بالسياق الحالي الذي ينفذ فيه العديد من البلدان برامج وطنية لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي. ومن الضروري مراعاة أثر البرامج التي من هذا النوع على البلدان النامية المجاورة، لا سيما الشركاء الآخرين الذين يشتركون في برامج مشابهة تقوم على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - وفي هذا الصدد، وفي إطار فريق القمة للتشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (فريق الـ ١٥)، اقترحت ماليزيا تشكيل "فريق خبراء معني بتبادل المعلومات عن السياسات الاقتصادية الوطنية للبلدان الأعضاء لأجل مساعدة تلك البلدان على التخطيط الإنمائي والادارة الاقتصادية باستخدام أداة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما عرضت ماليزيا استضافة الاجتماع الأول لفريق الخبراء هذا في عام ١٩٩٣. وبخصوص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، شملت المشاريع التي اقترحها فريق الـ ١٥ صياغة خطة عمل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وقيام مصر، بعقد اجتماع لفريق خبراء بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٩٣. وتنظيم البرازيل لاجتماع لفريق خبراء بشأن وسائل وآليات

الأنشطة المشتركة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٥]. وهكذا تشدد البلدان النامية بشكل متزايد على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه طريقة هامة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - غير أن معظم البلدان في الجنوب لا توجد لديها سياسة واضحة بشأن اشتراكها في إعمال طريقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب واستخدامها لهذه الطريقة. والبعض منها، ولا سيما البلدان الأعضاء في ترتيبات التعاون الاقليمي أو دون الاقليمي، قد عين أو أقام جهات محورية وطنية وكذلك جهات محورية قطاعية في قطاعات من قبيل الصحة والزراعة والبيئة والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. غير أنه اذا كانت الجهات المحورية الكائنة في بعض البلدان جد نشطة ومتطورة الى حد بعيد، فإن الجهات المحورية الوطنية في العديد من الحالات لم تنشأ في مستوى من الهيكل الحكومي يمكنها من توفير القيادة وحفز الأنشطة على نحو فعال فيما بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من آليات المتابعة هذه يغلب عليه الافتقار الى العدد الكافي من الموظفين وتنقصه المرافق الادارية الأساسية. وقد سعت بعض البلدان، مثل السنغال الى التغلب على هذه الصعوبات بانشاء وزارة قائمة بذاتها للتعاون الاقليمي (والقضايا الأعم المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب). ولعل تجربتها في مجال تشجيع مثل هذا التعاون توفر فهما مفيدا في هذا المجال.

٩ - وقد ساعدت مؤسسات الأمم المتحدة البلدان النامية على تعزيز الوعي بشؤون الجنوب. فعلى سبيل المثال، مول برنامج الأمم المتحدة الانمائي شراء ٢٠٠٠ نسخة من تقرير لجنة الجنوب ووزعها، عن طريق مكاتبه الميدانية، على حكومات البلدان النامية ومؤسساتها. (وقام بأنشطة مماثلة مركز الجنوب، الذي تتمثل مهمته الأساسية في نشر تقرير لجنة الجنوب للترويج لتوصياتها (انظر الفرع العاشر)). كما دعم البرنامج الانمائي، في السنتين الأخيرتين، أربعة اجتماعات اقليمية للجهات المحورية الوطنية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مما مكن الجهات المحورية من تقاسم الخبرات وإقامة الاتصالات والاطلاع على التطورات الجارية وتلقي معلومات عن التجارب الناجعة في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حدث كنتيجة مباشرة للولايات الجديدة التي أنيطت به في الدورة الثامنة المعقودة في كارتاخينا دي إندياس (كولومبيا)، في الفترة من ٨ الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، أن تقرر أن يكون تبادل الخبرات فيما بين البلدان في مجال معالجة شتى المشاكل الانمائية بما فيها المشاكل المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومسألة تسرد استمرار في المباحثات الحكومية الدولية الرئيسية كافة. وفيما يتعلق بالاونكتاد بصفة عامة، كان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مسألة محورية في أعماله دائما. وفي الدورة الثامنة للاونكتاد، اعترفت الدول الأعضاء بضرورة إنعاش وتعزيز ذلك التعاون. كما شددت الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر، وهي وثيقة "التزام كارتاخينا"[٦]، على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الجهود الرامية الى تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، مما أعطى زخما إضافيا لعمل الاونكتاد في هذا المجال.

ثالثا - التعاون المالـــي

توصيات لجنة الجنوب

(أ) ينبغي الاهتمام على أساس الأولوية بتعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات أنشطة المقاصة والمدفوعات، وكذلك بتعزيز تسهيلات الإئتمان للتصدير. ومن المستصوب جدا أن تتخذ البلدان النامية موقفا منسقا في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وفي المصارف الإقليمية بغية الحصول على دعمها لهذه الترتيبات. وفي نفس الوقت، ينبغي البحث عن السبل والوسائل التي يمكن بها لتلك المؤسسات والمصارف أن تؤدي دورا أكثر فاعلية في توفير الدعم المالي للتجارة وغيرها من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) يظل إنشاء محفل للمدينين، على النحو المقترح في بيان لجنة الجنوب عن مسألة الدين في آذار/مارس ١٩٨٨، يمثل إجراء مستعجلا؛

(ج) ينبغي تنفيذ مقترح إنشاء مصرف للجنوب. وينبغي الشروع في تحقيق ذلك، على أن يصبح نطاق الوظائف أضيق مما كان مخططا له في البداية. وينبغي أن تبادر بإنشاء المصرف مجموعة واسعة النطاق من البلدان النامية التي من شأن ارتباطها بالمشروع أن يضفي عليه مصداقية دولية، لكن العضوية فيه ينبغي أن تظل مفتوحة أمام جميع البلدان النامية.

التنفيـــذ

١٠ - فيما يتعلق بالمدفوعات وعمليات المقاصة على الصعيد دون الإقليمي، استمر التعاون على أساس الصكوك والمؤسسات القائمة بالفعل. وتتمثل تلك الصكوك والمؤسسات في اتحاد المقاصة الآسيوي، ودار المقاصة لأمريكا الوسطى، ودار مقاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا، والاتفاق التبادلي للمدفوعات والإئتمان لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية، ودار مقاصة منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا، ودار مقاصة غرب افريقيا. وبالإضافة إلى الترتيبات دون الإقليمية، تولى مصرف نيجارا ماليزيا، تحت رعاية فريق الـ ١٥، توقيع ترتيبات للمدفوعات الثنائية مع المصارف المركزية لـ ١٥ بلدا، ولا تزال ترتيبات عديدة أخرى قيد التفاوض. وقد تم إحراز بعض النتائج الإيجابية في العمل بتلك الترتيبات. ويتمثل الهدف النهائي لفريق الـ ١٥ في هذا المجال في التنفيذ المبكر لترتيب مدفوعات متعدد الأطراف تشترك في عضويته بلدان من جميع المناطق النامية[٧].

١١ - وفي نهاية الثمانينات، دخلت الترتيبات الإقليمية، باستثناء قلة منها، طور انتعاش عقب أزمة ذلك العقد، إذ بدأت التجارة الداخلية تتحسن في الدول الأعضاء فيها. وفي حالة اتحاد المقاصة الآسيوي ومرفق رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، كان توسع التجارة داخل المجموعتين المعنيتين مصحوبا بزيادة لها شأنها في المعاملات الجارية من خلال الترتيبين. وقد سمح المرفقان أيضا بإبقاء القيمة الصافية لحصة التسويات بالعملات الأجنبية من مجموع المعاملات التي جرت من خلالهما منخفضة نسبيا (أقل من ٢٥ في المائة من مجاميع السنوات الأخيرة). وفضلا عن ذلك، نفذ اتحاد المقاصة الآسيوي ترتيبا لتبادل العملات ظل ناجحا منذ عام ١٩٨٩، في حين لم ينفك يتزايد حجم المعاملات الجارية عن طريق نظام المقاصة في منطقة التجارة التفضيلية. كذلك فإن مرفق منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا فريد بين دور المقاصة بسبب نجاحه في إصدار شيكات سياحية بالوحدة الحسابية للمنطقة "وابتا" (وابتا واحدة = وحدة من حقوق السحب الخاصة) في آب/اغسطس ١٩٨٨. وقد استخدمت تلك الشيكات باستمرار منذ ذلك الحين، بمقادير متقلبة. وعلى نقيض ذلك، ظلت العمليات داخل مرفقي المقاصة في وسط وغرب افريقيا في مستوى متدن رغم تدابير التنشيط الحديثة. وفي منطقة الكاريبي، أُوقفت في ١٩٨٣ عمليات مرفق المقاصة المتعدد الأطراف التابع للجماعة الكاريبية، في حين توقفت أيضا في أمريكا الوسطى عمليات دار مقاصة أمريكا الوسطى (في تموز/يوليه ١٩٩٢).

١٢ - ونالت ترتيبات المقاصة دون الإقليمية دعما من الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) اتحاد المقاصة الآسيوي في العمل التمهيدي المتصل بتوسيع عضويته، وذلك بإجراء دراسات تقنية بشأن ما يترتب بالنسبة لـ ١٣ بلدا عضوا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من تكلفة وما يتحقق لها من فوائد نتيجة للإنضمام للاتحاد. وساعد الأونكتاد دار مقاصة غرب افريقيا أيضا في حوسبة عملياتها وتدريب موظفيها المحليين وكذلك في تنظيم حلقات عمل وطنية بشأن طرق ووسائل تحسين سير عمل دار المقاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الأونكتاد وظائف الأمانة التقنية للجنة التنسيق المعنية بترتيبات المدفوعات المتعددة الأطراف والتعاون النقدي فيما بين البلدان النامية. وتعمل هذه اللجنة، المنشأة في تموز/يوليه ١٩٧٨، على تشجيع تبادل الخبرات، وتنسيق الاستراتيجيات، وصياغة المشاريع من أجل توسيع وتحسين ترتيبات المدفوعات للأطراف الأعضاء فيها.

١٣ - وفي ميداني تأمين وضمان الإئتمان التجاري وإئتمان التصدير، تشمل التنظيمات الإقليمية القائمة نظام تمويل التجارة بالانديز، ومرفق تمويل التجارة التابع لمصرف البلدان الأمريكية للتنمية، ومصرف التنمية الإسلامي، وبرنامج تمويل التجارة التابع لصندوق النقد العربي، ومصرف التنمية الاقتصادية "إيكوبنك" التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي. بيد أن هذه التنظيمات لم تمول جزءا كبيرا من التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ففي عام ١٩٨٩ قدمت كافة التنظيمات الإقليمية لتمويل التجارة معا إئتمانات بمبلغ ١,٥٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما لا يزيد عن ٢,٨ في المائة من قيمة التجارة في السلع غير التقليدية فيما بين بلدان الجنوب. وبالرغم من أن بعض الترتيبات، مثل مصرف التنمية لبلدان أمريكا اللاتينية، ومصرف التنمية الإسلامي، تعرض تمويلا طويل الأجل

لتجارة السلع الرأسمالية/المصنعة، فإن القدر الأكبر من الإئتمان الذي تعرضه هذه الترتيبات والآتي من مواردها الخاصة يعطي الأولوية لتمويل الصادرات غير التقليدية إلى البلدان المتقدمة النمو، بواسطة إئتمانات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل. وفضلا عن ذلك، لم تتمكن التنظيمات الإقليمية من سحب موارد إضافية من الأسواق المالية الدولية لتكملة مواردها الخاصة في مجال تمويل التجارة. وقد نتج عن أوجه الضعف هذه وعن الطلب الكبير على موارد تمويل التجارة تقديم مقترح بإنشاء مرفق أقاليمي لتمويل المعاملات السلع غير التقليدية فيما بين البلدان النامية. ويجري حاليا النظر في هذا المقترح في الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد.

١٤ - أما بخصوص إنشاء محفل للمدينين، ففي حين أقرت البلدان النامية بفوائد هذا المقترح، واصل المدينون إجراء المفاوضات على أساس كل حالة على حدة. وهذا النهج يتيح لهم فوائد فورية، مقابل الفوائد المحتملة الطويلة الأجل التي قد تنتج عن مفاوضات مشتركة، كما يسمح لهم بتوخي المرونة في المفاوضات التي يجرونها. وفي الوقت الحالي، ينحصر أساسا التعاون فيما بين البلدان النامية بشأن مشاكل دينها الخارجي في التشاور وتبادل الخبرات. وعلى سبيل المثال، نُظمت في أيار/مايو ١٩٩٣ حلقة دراسية إقليمية معنية بتحويل الدين، وذلك بالاشتراك بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تيهوسيهالبا (هندوراس). وحضر هذه الحلقة الدراسية مشاركون من ٢٢ بلدا من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وكُرست للنظر في التجارب القطرية في مجال تحويل الديون التجارية والحكومية، والسبل والوسائل التي تسمح بتشجيع مثل هذه المعاملات. وتمثل أهم ناتج للحلقة الدراسية في عرض حكومة إكوادور استضافة اجتماع استشاري رفيع المستوى يجمع ما بين الدائنين من نادي باريس وبلدان أمريكا اللاتينية المدينة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في كيتو (اكوادور). وتقدم البلد الذي يرأس حاليا حركة عدم الانحياز بمقترح مماثل بخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تسوية مشاكل الدين (انظر الفقرتين ٢ و٣ من المرفق). وفي إطار مجموعة الـ ١٥، عُقد اجتماع خبراء ماليين في جاكارتا، اندونيسيا، في أيار/مايو ١٩٩٢، كجزء من جهود المجموعة الرامية إلى صياغة نهج مشتركة بشأن مشاكل الدين الخارجي[٨].

١٥ - وفيما يتعلق بمصرف الجنوب، فهو لم يظهر للوجود بالرغم من أن البلدان النامية كانت شديدة التحمس لإنشائه حين نوقش المقترح لأول مرة في السبعينات، وذلك لأن بعض البلدان اعتبرته طموحا ومتسع النطاق أكثر مما ينبغي، من حيث الأنشطة المزمعة. وكان من شأن بعض الأنشطة المقترحة لمصرف الجنوب، مثل تمويل التنمية ودعم موازين المدفوعات، أن تتداخل مع ميادين تندرج ضمن مجال عمليات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كذلك، فإن مقترح مصرف الجنوب كان قائما على افتراض أن البلدان النامية ذات الفائض في رأس المال، وخاصة البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، سوف تتحمل مسؤولية تمويل المصرف. غير أن تلك البلدان واجهت عجزا في رأس المال بحلول منتصف الثمانينات. ومنذ صدور تقرير لجنة الجنوب وتوصيتها بخصوص هذا الموضوع، لم يحرز أي تقدم يذكر، وذلك لأسباب مماثلة أساسا. وبالرغم من هذه الصعوبات المتأصلة، فقد غرس مقترح مصرف الجنوب بذور الإقرار المعزز بضرورة التعاون المالي فيما بين بلدان الجنوب.

رابعا - التجارة فيما بين بلدان الجنوب

توصيات لجنة الجنوب

ينبغي أن يستخدم بحزم إطار تيسير وتشجيع جميع أشكال التجارة فيما بين بلدان الجنوب، الذي أنشأه النظام الشامل للأفضليات التجارية. وينبغي منح الأولوية على أساس الاستعجال لتوسيع وتعميق هذا النظام. وينبغي اتخاذ إجراءات لوضع جدول زمني وبرنامج عمل لتأمين تغطية النظام، بحلول سنة ٢٠٠٠، قسطا كبيرا من التجارة فيما بين البلدان النامية. ويجب الشروع في عملية منتظمة للاستعراض والتفاوض.

النظام الشامل للأفضليات التجارية: اعتبر النظام الشامل للأفضليات التجارية حجر الزاوية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقد وقع الاتفاق المنشئ للنظام ٤٨ بلدا ناميا تبادلت امتيازات في خلال الجولة الأولى من المفاوضات. وشمل تبادل الامتيازات التعريفية زهاء ٧٠٠ ١ بند تعريفي واتفق المشاركون على جعل هذه الامتيازات متعددة الأطراف فيما بينهم. وبدأ نفاذ الاتفاق في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ فيما بين ٤٠ بلدا صدقت على الاتفاق، وهي (الأرجنتين، اكوادور، اندونيسيا، جمهورية ايران الإسلامية، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بنن، بوليفيا، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، سنغافورة، السودان، شيلي، العراق، غانا، غيانا، غينيا، الفلبين، فييت نام، الكاميرون، كوبا، ماليزيا، مصر، المكسيك، موزامبيق، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، يوغوسلافيا سابقا). ومنذ ذلك الحين، عملت لجنة المشاركين في النظام بوصفها الهيئة المديرة للإتفاق، وجرت المعاملات التجارية في إطار النظام.

التنفيـــذ

١٦ - أنشئ النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية كإطار لتبادل الامتيازات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧. وهو بالتالي يشكل أداة هامة للنهوض بالتجارة بوجه خاص، وبالتعاون الاقتصادي بوجه عام، فيما بين البلدان النامية. وتُقدم في الإطار ٢ أدناه بعض المعلومات بشأن حالة النظام.

١٧ - وتَمثّل حدث هام في قيام الاجتماع الوزاري للنظام الشامل للأفضليات التجارية المعقود في طهران، جمهورية ايران الإسلامية، باعتماد إعلان طهران، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، مستهلا بذلك الجولة الثانية من المفاوضات في إطار النظام، بهدف تيسير الانضمام للنظام والمضي قدما في تنفيذ تبادل الامتيازات. وإعلان طهران الذي بدأ الجولة الثانية من المفاوضات في إطار النظام يتضمن ترتيبا لإنشاء لجنة التفاوض للجولة الثانية وينص على أن المفاوضات ينبغي أن تختتم في تاريخ لا يتجاوز تموز/يوليه ١٩٩٤. وبعد اختتام الجولة الثانية، ينبغي للجنة التفاوض أيضا أن تجتمع على المستوى الوزاري. (وقد تم الترحيب بعرض حكومة كوبا أن تستضيف هذا الاجتماع). وأنشأت لجنة التفاوض أربعة أفرقة تفاوض بدأت أعمالها في آذار/مارس ١٩٩٣ في الميادين التالية: تيسير الانضمام، والمفاوضات بشأن كل

منتج على حدة، والمفاوضات الشاملة للقطاعات بشأن التعريفات، والتدابير التجارية المباشرة، والاتفاقات القطاعية وغير التعريفية.

١٨ - وقد جرت الجولة الأولى من المفاوضات في إطار مشروع تعاون تقني يمول منذ عام ١٩٨٤ من الصندوق الاستئماني للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الذي سُمي فيما بعد صندوق بيريز - غيريرو للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، في حين تولى الأونكتاد مهام الوكالة المنفذة. وقد أتاح صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني مزيدا من الدعم المالي لتأمين استمرارية النظام وتنفيذ الاتفاق وكذلك لإجراء الجولة الثانية من المفاوضات. ولم تنفك مجموعة الـ ٧٧[٩] والأمم المتحدة تؤيدان تعزيز النظام بصفة خاصة والتجارة فيما بين بلدان الجنوب بصفة عامة.

١٩ - وبالإضافة إلى النظام الشامل للأفضليات التجارية، دعم الأونكتاد أيضا مبادرات متصلة بالتجارة قامت بها تجمعات دون إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ومنطقة التجارة التفضيلية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (أنظر أيضا الفصل التاسع، الفقرة ٥٨). وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقدم الدعم من خلال أنشطة التوفيق بين الاحتياجات والقدرات، وحلقات العمل المحددة المواضيع، والدعم المالي لتطوير شبكة المعلومات التجارية في الجنوب. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لثلاث حلقات عمل معنية بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب ستعقد في عام ١٩٩٣ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الدول العربية. ولم تنفك اللجان الإقليمية تدعم أنشطة النهوض بالتجارة فيما بين الدول الأعضاء في كل منها. وعلى سبيل المثال، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الجهود الرامية إلى النهوض بالتجارة التي تبذلها جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي ومؤسسة البلدان العربية لضمان الاستثمار.

٢٠ - وفيما يتعلق بتدفقات التجارة فيما بين بلدان الجنوب، بصورة عامة، نجد أنه بعد انخفاض قيمة تلك التدفقات من ١٤٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ إلى ١١٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦، ارتفعت قيمة هذه التجارة لتبلغ ٢٢١ بليون دولار في عام ١٩٩١. بيد أن هذه الزيادة لا تغير حقيقة أن التجارة فيما بلدان الجنوب ما زالت تمثل أضعف حلقة في شبكة التجارة العالمية: فقد شكلت زهاء ٦ في المائة من التجارة العالمية في عام ١٩٩١ مقابل نسبة ٥٤ في المائة تقريبا شكلتها التجارة فيما بين بلدان الشمال (انظر الجدول). وتشكل التجارة في إطار ترتيبات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية للبلدان النامية جزءا هاما من الحجم الكلي للتجارة فيما بين بلدان الجنوب. وبصورة عامة، فإن حجم هذه التجارة وأهميتها النسبية في إطار معظم ترتيبات التكامل يظلان في مستوى متواضع رغم أنه تم بحلول عام ١٩٩٠ بلوغ وتجاوز مستوى عام ١٩٨١ المرتفع، وذلك بعد سنوات عديدة من الركود و/أو الانحسار. وباستثناء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإن حصة التجارة داخل المجموعات تظل، في معظم ترتيبات التكامل، في مستوى أدنى بكثير من نسبة ١٠ في المائة من التجارة الكلية لتلك المجموعات (انظر الجدول الوارد في الفرع جيم). وفضلا عن ذلك، فإن الدول الأعضاء في التجمعات التكاملية تنزع إلى المتاجرة مع دول نامية

أخرى غير أعضاء في مجموعاتها أكثر مما تفعل فيما بينها. ونظرا لهذا الضعف الجلي، تمت مباشرة عدد من المبادرات، فضلا عن النظام الشامل للأفضليات التجارية، المتصلة بعمليات تكامل الأسواق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في الجنوب، وهي مبادرات يمكن أن يكون لها تأثير على توسع نطاق التجارة فيما بين بلدان الجنوب (انظر المناقشة في الفرع التاسع).

الحلقة الأضعف: التجارة فيما بين بلدان الجنوب

ألف - تكوين التجارة العالمية (١٩٩١)

	مجموع العالم	فيما بين بلدان الجنوب	فيما بين بلدان الجنوب والشمال	فيما بين بلدان الشمال	بلدان أخرى
القيمة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	٣ ٥٠٧ ٧٥٧	٢٢١ ٢٨٠	٩٦٥ ١٢٢	١ ٩٠٢ ٣٩٥	٤٢٧ ٩٦٠
الحصة من المجموع (نسبة مئوية)	١٠٠,٠	٦,٣	٢٧,٣	٥٤,٢	١٢,٢

باء - تكوين تجارة الجنوب (١٩٩١)

	مجموع بلدان الجنوب	فيما بين بلدان الجنوب	فيما بين بلدان الجنوب والشمال	بلدان أخرى
القيمة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	١ ٣٢٣ ٩٦٦	٢٢١ ٢٨٠	٩٦٥ ١٢٢	١٤٦ ٥٦٤
الحصة من المجموع (نسبة مئوية)	١٠٠,٠	١٦,٧	٧٢,٢	١١,١

جيم - التدفقات التجارية فيما بين المجموعات (١٩٩٠)

المجموعة[أ]	قيمة التجارة فيما بين المجموعات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	حصة التجارة فيما بين المجموعات من مجموع صادرات المجموعات (نسبة مئوية)	حصة صادرات المجموعات الى البلدان النامية (نسبة مئوية)
الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	١ ٢٨٠	٦,١	١٤,٠
الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى	٧	٠,٦	١١,٠
الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا	١٨٠	١,٥	١٧,٩
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	٦٦٤	١٥,٨	٢٥,٥
الجماعة الكاريبية	٢٧٣	٤,٠	٢٥,٥
رابطة تكامل أمريكا اللاتينية	١١ ٦٧٠	١٠,٤	٢٠,٤
مجموعة الانديز	١ ١٩٢	٣,٨	٢١,٦
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	٢٦ ٢٩٠	١٨,٥	٣٨,٣
منظمة التعاون الاقتصادي	١ ٦٨٠	٤,٥	٢٦,٠

المصدر: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

(أ) انظر بداية هذه الوثيقة للاطلاع على العناوين الكاملة للاختصارات والعضوية.

خامسا - التعاون في مجال تطوير السلع الأساسية

توصيات لجنة الجنوب

ينبغي لمنتجي السلع الأساسية في بلدان الجنوب، بغية تحسين وضعهم في الأسواق العالمية من خلال ادارة العرض أو وسائل أخرى، أن ينظروا على وجه السرعة في تعزيز الرابطات القائمة للمنتجين وفي انشاء رابطات جديدة. وينبغي على وجه الخصوص لمنتجي المشروبات المدارية الثلاثة - الشاي والبن والكاكاو - أن يضعوا برنامجا شاملا للتعاون فيما بينهم. وينبغي لمجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز أن تقدما دعما قويا لهذه المبادرات.

التنفيذ

٢١ - لقد أدى طرح معظم الاتفاقات الدولية القائمة للسلع الأساسية لاعادة التفاوض بشأنها منذ آب/اغسطس ١٩٩١ الى تركيز العمل الدولي في مجال السلع الأساسية، في جملة أمور، على التفاوض بين المنتجين والمستهلكين بشأن الاتفاقات الخَلَف. وعقدت خمسة اجتماعات لاعادة التفاوض بشأن الاتفاق الخَلَف للاتفاق الدولي للكاكاو لعام ١٩٨٦ الذي من المقرر أن ينتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتجري إعادة التفاوض بشأن الاتفاق الدولي للبن لعام ١٩٨٣، الذي من المقرر أن ينتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وجرى التفاوض بشأن الاتفاق الدولي للسكر في عام ١٩٩٢ ودخل حيز النفاذ بصفة مؤقتة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. ومن المقرر أن ينتهي الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام ١٩٨٦، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ولكن مؤتمر الأمم المتحدة لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام ١٩٩٣، الذي عقد في جنيف (سويسرا) في آذار/مارس ١٩٩٣، اعتمد بروتوكولا يعدل ويمدد الاتفاق حتى نهاية عام ١٩٩٨. ومن المقرر أن ينتهي الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي لعام ١٩٨٧ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ما لم يتم تمديده. وفيما يتعلق بالاتفاق الدولي للأخشاب المدارية لعام ١٩٨٣، الذي تم تمديده حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، عقد مؤتمر للأمم المتحدة لاعداد اتفاق خلف في نيسان/ابريل ١٩٩٣، وأكد رغبته في تحقيق اتفاق خلف. وعقدت الدورة الثانية لهذا المؤتمر في الفترة من ٢١ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في جنيف، ومن المقرر عقد دورة ثالثة في الفترة من ٤ الى ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. وقد جرت معظم هذه المفاوضات الدولية بشأن السلع الأساسية تحت رعاية الأونكتاد، مما يشير الى الدور الداعم الراسخ للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالسلع الأساسية.

٢٢ - وفي إطار المفاوضات المشار اليها أعلاه سعت الرابطات الحكومية الدولية القائمة للمنتجين، بغية الدفاع عن مصالحها، الى ترويج مشاريع لترشيد العرض لسبب الفائض الكبير للعرض عن الطلب (البن والكاكاو) و/أو استمرار الأسعار المتدنية لمعظم السلع الأساسية. وقد وفرت أيضا تلك المفاوضات الفرصة

لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية مما أدى الى تحقيق مواقف تفاوضية مشتركة. وفي الواقع، اكتسب تعاون المنتجين أهمية اضافية في اطار المصاعب في بعض المفاوضات الدولية بشأن السلع الأساسية. وفي هذا الاطار، اقترح البلد الذي يتولى رئاسة مجموعة عدم الانحياز بأن تشجع الدول الأعضاء احياء الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية، وتعزيز تعاون المنتجين (انظر المرفق، الفقرة ٧ (أ) و (ب) و(ج)). وظهر أن وجود سياسات انتاجية يتعين الاتفاق عليها فيما بين البلدان النامية هو بمثابة بديل محتمل لوجود أحكام اقتصادية أكثر اتساما بالتقليدية في مجال الكاكاو والبن، وطرح التعاون الأوثق فيما بين المنتجين باعتباره طريقة لمعالجة التأزم المحتمل في إعادة التفاوض بشأن الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي لعام ١٩٨٧. وبالنسبة للأجل الطويل، يعتبر التعاون فيما بين المنتجين أساسيا بالنسبة لتحسين الخصائص الهيكلية وتعزيز تطوير أسواق سلعهم الأساسية بصورة مشتركة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالتطورات ذات الصلة بالربطات القائمة لمنتجي السلع الأساسية الزراعية، أنشئ فريق حكومي دولي معني بالشاي في إطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) يوفر، في جملة أمور، محفلا يستعرض المنتجون فيه التطورات الأخيرة في السوق العالمي للشاي، ويقيمون التوقعات السنوية بالنسبة لانتاج وتجارة الشاي، ويراقبون التطورات في المحافل الأخرى ذات الصلة بعمل المجموعة. وقد عقدت الدورة العاشرة للفريق في روما في حزيران/يونيه ١٩٩٢.

٢٤ - وفيما يتعلق بالبن، اشتركت المنظمة الافريقية الافريقية والملغاشية للبن بنشاط كمجموعة في المفاوضات التي جرت في إطار المجلس الدولي للبن من أجل إبرام اتفاق دولي جديد للبن. وجرى التشديد على أن بلدان الجنوب المنتجة للبن تحتاج الى أحكام اقتصادية لتنظيم السوق وتحقيق الحد الأدنى اللازم من حصائل التصدير لتمويل تنميتها. وتشترك أيضا منظمة البلدان الافريقية للبن في هذه المفاوضات وتواصل رعاية برامج التدريب والحلقات الدراسية بفعالية لتحسين تسويق التقنيات الخاصة بالمنتجين، ورفع مستويات الجودة.

٢٥ - وفيما يتعلق بالكاكاو، وافقت الجمعية العامة الخامسة والخمسون لاتحاد منتجي الكاكاو في كوالالمبور بماليزيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ على اعلان كوالالمبور بشأن السياسة الانتاجية، الذي يتيح إنشاء لجنة دائمة للانتاج تضم جميع أعضاء الاتحاد وكذلك البلدان غير الأعضاء، وتكون ذات اختصاصات مناسبة تشمل، في جملة أمور، تحديد التدابير الفعالة وخطة عمل لتحقيق الاستعادة الدائمة للتوازن فيما بين العرض والطلب العالميين للكاكاو خلال إطار زمني معقول.

٢٦ - واشتركت رابطة البلدان المنتجة للمطاط الطبيعي بنشاط كمجموعة في إعادة التفاوض بشأن الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي لعام ١٩٨٧. وخلال اجتماعاتها على المستوى الوزاري في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، حثت رابطة البلدان المنتجة للمطاط الطبيعي على إعادة التفاوض في الوقت المناسب بشأن اتفاق عام ١٩٨٧ وأعادت تأكيد أن الاتفاق الخلف ينبغي أن يعالج الأهداف الانمائية معالجة وافية، علاوة على تثبيته للأسعار.

٢٧ - وتجري مناقشات في إطار الجماعة الدولية للفلفل (اندونيسيا والبرازيل وماليزيا والهند)، وكذلك فيما بين عدد من البلدان المنتجة للفلفل، بشأن تدابير لدعم أسعار الفلفل التي انخفضت الى مستويات متدنية للغاية)انخفض متوسط الأسعار من ٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ الى نحو ٧٥٣ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣).

سادسا - التعاون فيما بين المؤسسات

توصيات لجنة الجنوب

ينبغي تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات التجارية في بلدان الجنوب على الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والاقليمي وفيما بين الأقاليم. وينبغي لجميع البلدان النامية اتخاذ تدابير قانونية وتقنية وضريبية تشجع المشاريع المشتركة وإبرام الاتفاقات من أجل نقل التكنولوجيا فيما بين المؤسسات في بلدان الجنوب. وينبغي أن تمنح معاملة تفضيلية للتدفقات الاستثمارية والتكنولوجية فيما بين البلدان النامية. وينبغي اعتماد مدونة بشأن ممارسة المؤسسات المتعددة الجنسيات لعملها في بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا، والنص على حقوق والتزامات جميع الأطراف. وينبغي إدخال قطاع الأعمال والصناعة في الجنوب في صلب التيار الرئيسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وينبغي اعتبار إنشاء رابطة الغرف التجارية والصناعية للعالم الثالث، والتسيير الفعال لأعمالها، بمثابة أولوية. وينبغي أن تنشئ مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز لجنة دائمة تتكون من ممثلي الحكومات وكذلك من رجال الأعمال لإبقاء التعاون فيما بين المؤسسات قيد الاستعراض المنتظم.

التنفيذ

٢٨ - كثفت البلدان النامية جهودها الرامية الى تعزيز التعاون على مستوى المؤسسات، في جملة أمور، من خلال إنشاء مشاريع مشتركة، واجتماعات الغرف التجارية والصناعية والمؤسسات التجارية، وكذلك من خلال إنشاء رابطات لها. وأعقب اجتماع الغرف التجارية والصناعية لمجموعة الـ ٧٧، الذي عقد أولا في عام ١٩٨٨ في ريو دي جانيرو، بدعم من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعات سنوية تالية في نيودلهي (١٩٨٩)، وهراري (١٩٩٠)، وهافانا (١٩٩١)، وجاكرتا (١٩٩٢). وتتولى لجنة توجيهية مسؤولة عن التحضير للاجتماعات السنوية متابعة القرارات المتخذة في تلك الاجتماعات. واستمرت عملية إنشاء مؤسسات متعددة الجنسيات فيما بين البلدان النامية، تغطي مجموعة عريضة من الأنشطة تشمل التعدين، والصناعة، وانتاج الأغذية، والصرافة، والنقل والخدمات الأخرى. ويكتتب في رأس مال هذه المؤسسات

الجمهور أو المستثمرون من القطاع الخاص، القادمون أصلا من المناطق التي أنشئت فيها المؤسسات، أو المستثمرون وغيرهم القادمون من المناطق النامية الأخرى. والأمثلة على هذا النوع من الاكتتاب تشمل الاكتتاب في شركة إير أفريك[١٠]، واشتراك الصناديق التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في مصرف منظمة التعاون الاقتصادي، واشتراك مصرف التنمية الاسلامي في الشركة الوطنية للصناعة والتعدين، واشتراك هيئة التنمية لبلدان الانديز في شركة الانديز للتجارة الخارجية.

٢٩ - وجرى تنظيم بعثات تجارية واجتماعات وحلقات دراسية عديدة من أجل مؤسسات البلدان النامية بغية تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات وبين هذه المؤسسات والحكومات. وعلى سبيل المثال، قدم الأونكتاد، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي[١١]، الدعم لاجتماع للمؤسسات التجارية الافريقية، عقد في حزيران/يونيه ١٩٩١، وأدى الى إنشاء رابطة المؤسسات التجارية الافريقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛ ونظم اجتماع للمؤسسات التي تنتمي لافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا في أيار/مايو ١٩٩٢ في هافانا، لمناقشة سبل تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات وتوسيع نطاق التجارة؛ وعقد اجتماع للمؤسسات التجارية لبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية المطلة على المحيط الهادئ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في سانتياغو بشيلي، لتعزيز التعاون والمبادلات التجارية فيما بين المؤسسات. وشملت أيضا ترتيبات التعاون دون الإقليمي للبلدان النامية استضافة معارض تجارية واجتماعات فيما بين المؤسسات ورجال الأعمال لتعزيز الاتصالات والمعاملات التجارية. وعلى سبيل المثال، خلال السوق التجارية الرابعة لمنظمة منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي التي أقيمت في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٢، قامت ٢٦٨ مؤسسة توجد مقارها خارج جمهورية تنزانيا المتحدة، و ٣١١ مؤسسة توجد مقارها داخلها، بعرض منتجاتها في السوق. وكان من أحداث السوق اقامة حلقة عمل عن صناعة النسيج في المنطقة دون الإقليمية، وعقد سلسلة من الاجتماعات بين المشترين والبائعين، وعقد ندوة بين الوزراء ورجال الأعمال بشأن مشاكل التكامل في المنطقة دون الإقليمية.

٣٠ - وعلى الصعيد العالمي، عقد الاجتماع الثاني لفريق رجال الأعمال الـ ١٥ في داكار بالسنغال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، عرضت زمبابوي في هذا الصدد تنسيق مشروع مجموعة الـ ١٥ بشأن إنشاء محفل لقطاع الأعمال والاستثمار للبلدان النامية. وأنشئ في ماليزيا مركز الجنوب لتبادل البيانات عن الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا، وهو مجموعة مكونة من ١٥ مشروعا ترمي الى تعزيز القدرات الخاصة لبلدان الجنوب في جمع وتصنيف ونشر البيانات بشأن تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب، والتدفقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا. وتحتوي قاعدة بيانات المركز في الوقت الحالي على أكثر من ٧٠٠٠ وثيقة ذات صلة بالتجارة أساسا. وعقد الاجتماع الأول لمجلس مديري المركز في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وفي جهد مماثل، يتعاون بصورة مشتركة في الوقت الحالي كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة جمهورية كوريا في البدء في إنشاء دائرة اقليمية للمعلومات ذات الصلة بالاستثمار وتعزيزه في آسيا والمحيط الهادئ. واعتمدت خطة عمل في عام ١٩٩٢ بغية تعزيز إنشاء هذه الدائرة في عام ١٩٩٣.

٣١ - وفضلا عن الدعم من مؤسسات الأمم المتحدة المشار اليه في الفقرات السابقة، أولي اهتمام خاص بصفة مستمرة داخل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للمسائل ذات الصلة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واستجابة للنداء من أجل زيادة التمويل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، جرى وضع برامج كبيرة، مشتركة بين البلدان، وممولة من مانحين عديدين، مثل البرنامج الإقليمي للتشغيل الآلي الصناعي لقطاع السلع الرأسمالية في أمريكا اللاتينية. ويعتبر هذا البرنامج جزءا من برنامج التعاون الإقليمي للإنعاش الصناعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يشمل أيضا تعزيز امكانيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات مثل التعاقد من الباطن في مجال الصناعة، والإدارة المحوسبة لصيانة صناعة الحديد والصلب. واضطلعت اليونيدو بأنشطة مماثلة في افريقيا، مثل وضع برنامج إرشادي عن استخدام الموارد المحلية من الكتلة الاحيائية للوفاء باحتياجات الطاقة في أنحاء منطقة شرق افريقيا والجنوب الافريقي دون الإقليمي. وتعاونت اليونيدو أيضا مع المجموعات دون الإقليمية مثل اتحاد المغرب العربي في تشجيع المشاريع الصناعية المشتركة فيما بين المؤسسات ومجلس التعاون لدول الخليج، في تعزيز برنامج دون إقليمي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، في تنفيذ أنشطة متابعة لتنفيذ ١٠٤ مشاريع صناعية. وعلاوة على ذلك، نظمت اليونيدو في عام ١٩٩٢ نحو ٢٦ حلقة عمل/اجتماعا إقليميا ودون اقليمي ذات طابع واضح من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتغطي مجموعة عريضة من الميادين التقنية (العدد التي تدار آليا، والألياف الصناعية، والبتروكيماويات)، وجرى تشجيع اشتراك الجمهور والمؤسسات الخاصة فيها بهدف تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات. ويجري أيضا تعزيز هذا التعاون باستخدام مشروع الصندوق الاستئماني لليونيدو باعتباره آلية التمويل[١٢].

سابعا - الأمن الغذائي

توصيات لجنة الجنوب

ينبغي الشروع في عملية لاستعراض قضايا الأمن الغذائي والقضايا ذات الصلة، على أساس مستمر، إلى جانب تنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي، وذلك على الصعيد دون الإقليمي والصعيد الإقليمي والصعيد الأقاليمي. ويجب إيلاء اهتمام خاص للاضطلاع بمشاريع مشتركة في مجال البحث والتطوير فيما يخص الصناعة الزراعية وإنتاج الأغذية. ويتعين على البلدان النامية المصدرة للأغذية أن تتوصل إلى اتفاق بشأن إعطاء الأولوية لاحتياجات البلدان النامية المستوردة للأغذية في أوقات الضيق. وينبغي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنسيق الأرصدة الغذائية الوطنية وإنشاء احتياطيات غذائية للطوارئ تدار إدارة مشتركة. ويجب على الجنوب أن يقوم على نحو مشترك باستحداث برنامج طويل الأجل لمساعدة افريقيا على مواجهة احتياجاتها الغذائية وزيادة إنتاجها من المواد الغذائية.

التنفيذ

٣٢ - المقصود بالأمن الغذائي هو حصول كافة السكان في جميع الأوقات على غذاء يكفي للعيش معيشة نشطة صحية. وهذا يتضمن كفاية واستقرار الإمدادات الغذائية (من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد) وحصول كافة الأسر المعيشية على غذاء كاف (سواء عن طريق إنتاجها له بنفسها أو شرائه). ومن الملاحظ، في هذا الصدد، أن بعض التحديات التي تواجه البلدان النامية والمجتمع الدولي تتضمن توفير الأغذية اللازمة للحياة وبناء أسر ومجتمعات محلية معتمدة على نفسها، إلى جانب القيام، مع تزايد أعداد الضحايا بسبب الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي هي من صنع الإنسان، بمجابهة إطراد الحاجة إلى توفير مساعدة غذائية غوثية تتسم بالسرعة والكفاءة لمن يحتاجون إلى مثل هذه المساعدة. وهذه المعونة الغذائية تتميز، في جوهرها، عن بقية أشكال المساعدة، حيث لا يوجد أي شكل آخر من أشكال المساعدة يتضمن نقل كميات كبيرة من الموارد اللازمة للفقراء نقلا مباشرا.

٣٣ - والحاجة المتزايدة إلى مكافحة نقص الأمن الغذائي (أي عدم إمكانية الحصول على غذاء كاف) تعد من الأولويات بالنسبة للبلدان النامية، ولقد اقترح البلد الذي يترأس حركة عدم الانحياز، على سبيل المثال، عقد مؤتمر لوزراء الأغذية والزراعة لوضع سياسات لمواجهة قضايا الأمن الغذائي (انظر المرفق، الفقرتين ٤ و ٥). وفي منطقة آسيا، يلاحظ أن هناك هدفا من الأهداف الرئيسية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي يتمثل في تعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، ولقد أنشئ لهذا الغرض احتياطي للأمن الغذائي بموجب اتفاق موقع في آب/أغسطس ١٩٨٨. وهذا الاحتياطي، الذي يبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ طن، معد للاستعمال عند حدوث طوارئ غذائية لدى الدول الأعضاء. وإلى جانب قيام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإنشاء وصون احتياطي للأمن الغذائي، يصل إلى ٨٣ ٠٠٠ طن من الأرز، فهي تضطلع أيضا بمجموعة واسعة النطاق من الجهود التعاونية في ميدان الزراعة، تتضمن أنشطة ترمي إلى زيادة الإنتاج الغذائي والحيلولة دون فقد الأغذية بعد الحصاد في الدول الأعضاء. (وثمة مبادرات مماثلة أخرى يرد وصفها أدناه).

٣٤ - ومؤسستا الأمم المتحدة المعنيتان، بحكم ولايتهما، بالقضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي هما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. ومنظمة الأغذية والزراعة تعتبر التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان الجنوب من وسائل العمل ذات الأولوية فيما يتعلق بأنشطتها المضطلع بها وذلك في ضوء تزايد اهتمام حكومات البلدان النامية بالترتيبات التعاونية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي. وهذا النهج كان موضع تأكيد في خطة العمل المتعلقة بالأمن الغذائي لدى منظمة الأغذية والزراعة واتفاق الأمن الغذائي العالمي. ومنظمة الأغذية والزراعة تقوم على نحو نشط برعاية وإجراء الدراسات اللازمة إلى جانب توفير المساعدة التقنية، فيما يتصل بوضع استراتيجيات وسياسات للتنمية الزراعية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وهذه الجهود قد انعكست في أعمالها التالية: (أ) دعم مسعى مشترك لثلاث منظمات دون إقليمية، هي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي ومنطقة التجارة التفضيلية، بشأن وضع استراتيجية وبرنامج عمل للأمن الغذائي على الصعيد دون الإقليمي مع التركيز بصفة خاصة على تشجيع التجارة الإقليمية في الأغذية؛ (ب) إعداد دراسات، في سياق المساعدة

المتعددة القطاعات المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ترمي إلى استحداث استراتيجية للأمن الغذائي على الصعيد دون الإقليمي تتسم بالاهتمام بالترتيبات المحسنة المتعلقة بإدارة وتنظيم أرصدة الأمن الغذائي وتخزين الأغذية في المنطقة دون الإقليمية؛ (ج) تقديم المساعدة لمنظمة الوحدة الافريقية في مجال وضع برنامج زراعي افريقي مشترك؛ (د) توفير الدعم لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية فيما يخص وضع استراتيجية وبرنامج عمل للأمن الغذائي على الصعيد دون الإقليمي[١٣].

٣٥ - وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة أيضا مع البلدان النامية ومجموعاتها دون الإقليمية في مشاريعها المتصلة بالأمن الغذائي. ولقد قامت المنظمة على سبيل المثال بمساعدة: (أ) أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في المنطقة الساحلية، في إنشاء وحدة إقليمية للأمن الغذائي؛ (ب) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، في القيام على الصعيد الإقليمي بإنشاء نظام للإنذار المبكر والمعلومات الغذائية من شأنه أن يستخدم المعلومات المرسلة من السواتل والمقدمة من المرفق الإقليمي للاستشعار من بعد في نيروبي، بالإضافة إلى سائر أنواع المعلومات المتصلة بالأمن الغذائي، من قبيل المعلومات المتصلة بالأسعار والتغذية، والواردة من الدول الأعضاء في الهيئة فيما يتعلق بأغراض الإنذار المبكر؛ (ج) الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، في إنشاء نظامين للأمن الغذائي، على الصعيدين الوطني والإقليمي، يرميان إلى تزويد الدول الأعضاء في الوقت المناسب بالإنذارات ذات الصلة المتعلقة بما يوشك أن يحدث من حالات نقص أو زيادة في الأغذية. وثمة وحدة إقليمية للإنذار المبكر، تحظى بتمويل مشترك من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي والمانحين، قد أنشئت في هراري (زمبابوي) من أجل تنسيق أنشطة نظام الإنذار المبكر الإقليمي لدى الجماعة الإنمائية. وفي مجال دعم هذا النظام، يلاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة تقوم بتقديم مساعدة تقنية أخرى فيما يخص إنشاء مركز إقليمي للاستشعار من بعد لدى الجماعة الإنمائية لتزويد نظم الإنذار المبكر بالمعلومات المرسلة من السواتل.

ثامنا - التعاون في مجال التعليم والعلم والتكنولوجيا

توصيات لجنة الجنوب

ينبغي إعطاء الأولوية لتحديد واستحداث مراكز مختارة للخبرة التعليمية في ميادين العلوم الأساسية والهندسة والطب والتنظيم والإدارة العامة. ومن الضروري أيضا أن تنشأ مؤسسة للزمالات الدراسية ببلدان الجنوب من أجل تيسير تنقل الطلاب والمدرسين والباحثين وسائر الموظفين التقنيين فيما بين البلدان النامية.

ويتعين على الجنوب أن يستحدث استراتيجية للتعاون العلمي تتسم بالتركيز على القضايا التي تحظى باهتمام رئيسي والتي يمكن فيها لأعمال البحث والتجديد أن تحقق فوائد ملموسة من خلال تجميع الموارد. وينبغي

دعوة مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية للقيام، بالتعاون مع أكاديمية العالم الثالث للعلوم وسائر المؤسسات العلمية بالجنوب، بوضع برنامج لتنسيق البحوث العلمية والتكنولوجية في الجنوب فيما يتصل بمجالات أساسية محددة. ويجب إيلاء اهتمام خاص لتشجيع أعمال البحث والتطوير المشتركة في الميادين الأساسية للتكنولوجيا المتقدمة من قبيل البيوتكنولوجيا والتجهيز الآلي للبيانات وعلوم المواد. ويتعين تحديد مؤسسات الجنوب التي تتسم بارتفاع مستوى أبحاثها ومرافقها، بغرض مطالبتها بتدريب العلماء والمهندسين والتقنيين من سائر البلدان في الجنوب، وذلك في إطار برنامج من برامج التعاون.

التنفيذ

٣٦ - فيما يخص التعليم، يلاحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد عنصرا هاما في مجال الجهود الرامية إلى تعزيز تنمية الموارد البشرية. وبوسع بلدان الجنوب أن تستفيد من تجارب بعضها البعض من خلال تحليل أسباب فشل المشاريع الإنمائية التعليمية، والقيام في إطار تماثل الظروف بتقاسم الدروس المستفادة في تطبيق نتائج المشاريع الناجحة من قبيل المشاريع المتعلقة بإنتاج مواد تربوية منخفضة التكلفة. ويلاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أن ندرة الأعضاء ذوي المؤهلات العالية في مجموعة الموارد البشرية تتطلب استخدام هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن. ويجب إيجاد الطرق والوسائل اللازمة لتيسير تنقل الخبراء بين بلدان الجنوب واستخدامهم في هذه البلدان. وثمة اتفاقات يجري استحداثها فيما بين المؤسسات التعليمية من أجل تسهيل تنقل الخبراء والمدرسين والطلبة من بلد لآخر. ومن الممكن أيضا أن توضع اتفاقات مماثلة لتعزيز المشاريع التربوية المشتركة فيما بين بلدان الجنوب. والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من قبيل التعاون في مجال إعداد برامج ومواد تعليمية، من شأنه أن يساعد كذلك في توحيد الجهود وتخفيض التكاليف. كما أن المشاريع الإقليمية وترتيبات الشبكات والتوأمة تقوم، إلى حد كبير، بدعم عملية تعزيز المؤسسات حتى تصبح من مراكز الخبرة التي تضطلع بتخصص بعينه.

٣٧ - ومجموعة الـ ١٥ لديها خطط عديدة في هذا القطاع، وذلك كما يلي: (أ) عرضت الهند أن تنشئ في السنغال، من أجل مجموعة الـ ١٥ وسائر البلدان النامية في المنطقة الافريقية، مركزا لصقل مهارات الموارد البشرية في مجالات الزراعة والزراعة المائية وإدارة المياه والصناعات القائمة على الزراعة والحرف التقليدية؛ (ب) اقترحت الهند أيضا أن تنشئ في نيودلهي مركزا لتقديم التدريب في مجال عمليات الحوسبة واستحداث برامج الحاسوب لمرشحين من مجموعة الـ ١٥ والبلدان النامية الأخرى. وستتحمل الهند كامل تكلفة إنشاء هذا المركز. أما تكاليف سفر المتدربين فستتحملها البلدان المقدمة للمرشحين، في حين أن المصروفات المتعلقة بالتدريب في المركز ستقع على عاتق الهند[١٤].

٣٨ - وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، يلاحظ أن التعاون فيما بين البلدان النامية بصفة عامة قد تزايد في السنوات الأخيرة. وهذا التطور قد اتضحت معالمه مع تزايد إدراك صانعي السياسات لمدى الحاجة إلى بذل جهود مشتركة من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا وتنميتها، وتبادل الآراء واستكشاف الخيارات بشأن مسائل السياسة التكنولوجية، وتحديد طرائق جديدة للتعاون التكنولوجي على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وغالبية تجمعات البلدان النامية في مجال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي قد قامت، على سبيل المثال، بإدخال أحكام جديدة في معاهداتها وبرامجها المتصلة بالتعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا. وفي نطاق هذه المجالات الرئيسية، يلاحظ أن بعض الأولويات تضمن استحداث آليات مناسبة للتعاون النشط فيما بين بلدان الجنوب، ونشر التكنولوجيات التي تتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة، وتحسين التفاعلات القائمة بين المشاريع والمؤسسات الأكاديمية في مجال تشجيع استخدامات التكنولوجيات ذات الصلة وتطبيق نتائج البحوث، وتعزيز تبادل الخبرات وتوسيع نطاق فرص التدريب.

٣٩ - ومجموعة الـ ١٥ ما فتئت تعمل من أجل البدء في عدد من المشاريع العلمية والتكنولوجية. فعقب موافقة اجتماع القمة لمجموعة التشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المشروع المتعلق بإنشاء مصارف لجينات النباتات الطبية والعطرية، تحقق تقدم كبير في هذا المشروع، على سبيل المثال. وثمة ثلاثة منسقين إقليميين قد تم تحديدهم، وهم : مصر لمنطقة افريقيا، والبرازيل لمنطقة أمريكا اللاتينية، والهند لمنطقة آسيا. والهند هي المنسق الشامل أيضا في هذا المقام. وفي اجتماع للمنسقين الإقليميين واللجنة الاستشارية العلمية، نوقشت بالتفصيل خطة عمل تتعلق بالتنفيذ. ويجري إعداد قائمة بالنباتات الطبية والعطرية الهامة. وقد أعدت الهند قائمة نموذجية تم تعميمها على كافة بلدان مجموعة الـ ١٥. ووافق الخبراء على أن ثمة حاجة عاجلة إلى إنشاء صندوق استئماني، تبلغ قيمة أمواله ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، لتيسير تنفيذ التوصيات ذات الصلة من قبيل الدورات التدريبية والمشاريع المشتركة والحلقات الدراسية وحلقات العمل والترتيبات اللازمة لقيام الخبراء الاستشاريين بمساعدة مختلف البلدان في إنشاء مصارف للجينات. وقد وضعت خطة تشغيل هذا الصندوق الاستئماني في إطار التوافق الكامل للآراء. وهناك نشاط آخر يتصل بمجال الطاقة البديلة. وفي اجتماع لفريق خبراء مجموعة الـ ١٥، وهو اجتماع عقد بنيودلهي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ووفق على خمسة مشاريع للطاقة الشمسية - الإضاءة الشمسية، والتبريد الشمسي، وتسخين المياه بالطاقة الشمسية، والتجفيف الشمسي، ومصرف للبيانات - كما ووفق على منسقي كل بلد من البلدان. وقد حددت جهات محورية في كافة بلدان مجموعة الـ ١٥[١٥].

٤٠ - ولقد قامت الأمم المتحدة بدعم البلدان النامية ومؤسساتها في مجال تعزيز تنمية التعليم والعلم والتكنولوجيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأسهمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في هذا المجال من خلال عدد من البرامج، واللجان، والمشاريع الدولية، والمنشورات، وذلك من قبيل:

(أ) البرنامج الإقليمي المتعلق بالتوفير والتجديد الشاملين للتعليم الابتدائي ومحو الأمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي المتعلق بتعميم وتجديد التعليم الابتدائي ومحو الأمية في الدول

العربية بحلول عام ٢٠٠٠، والمشروع الرئيسي في ميدان التعليم في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، والبرنامج الإقليمي المتعلق بمحو الأمية في افريقيا، والشبكات الإقليمية ودون الإقليمية لتجديد التعليم من أجل التنمية (افريقيا، الدول العربية، آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أوروبا)؛

(ب) اللجنة الاستشارية الإقليمية المعنية بتجديد تدريس العلم والتكنولوجيا في افريقيا، واللجنة الاستشارية المعنية بالتعاون التقني في مجال التعليم في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛

(ج) مشروع عام ٢٠٠٠ وما بعده المعني بتدريس العلوم للجميع، ومشروع اليونسكو الدولي المعني بالتعليم التقني والمهني، وبرنامج كراسي الأستاذية التابع لليونسكو/مشروع التوأمة بين الجامعات؛

(د) المنشور المعنون "تقرير عن التعليم في العالم، الاحتمالات، والدراسة في الخارج".

وكذلك أسهمت اليونسكو في هذا المجال من خلال خدمات المعلومات والوثائق المتصلة بالتعليم والمقدمة من أمانة اليونسكو ومعاهدها ووحداتها الميدانية. وثمة تشجيع وتعزيز أيضا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق المؤتمرات الإقليمية لوزراء التعليم والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي، وكذلك عن طريق حلقات العمل والحلقات الدراسية والاجتماعات ودورات التدريب التي تركز على مجالات ومواضيع رئيسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. والمساعدة المباشرة من هذا القبيل التي سبق تقديمها إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٢ تضمنت القيام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل في ميدان الهندسة والعلوم الأساسية حضرها ما يزيد على ٥٠٠ مشترك؛ والقيام في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بـ ٢٥ نشاطا تدريبيا بحضور ٤١٠ خبراء؛ والقيام في افريقيا من خلال شبكة بيولوجيا وخصوبة التربة المدارية التي ترعاها اليونسكو بوضع برنامج موجه نحو تحسين القدرات البحثية والتدريبية لدى جامعات أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وكينيا وموزامبيق؛ والقيام في الدول العربية بعقد حلقات دراسية تدريبية ومؤتمرات[٥٦]. وبالإضافة إلى أنشطة اليونسكو، يلاحظ أن سائر مؤسسات الأمم المتحدة قد قدمت دعما كبيرا في مجالات اختصاصها فيما يتعلق بهذا الغرض. وسوف يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، بتوفير دعم متزايد لدورة البرمجة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ بالنسبة لعدد من المؤسسات التي سيتم اختيارها في ضوء ما لديها من إمكانات أو كفاءة متوفرة في مجال القيام بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في قطاعات متكاملة تحظى بالأولوية في ميدان التعليم.

٤١ - وبرنامج كراسي الأستاذية التابع لليونسكو/مشروع التوأمة بين الجامعات يقصد به استحداث شبكة جامعية وترتيبات وصل أخرى ترمي إلى تشجيع التنمية المؤسسية وتيسير تبادل الخبرات والتجارب، إلى جانب تبادل الأساتذة والطلبة. وخطة كراسي الأساتذية التابعة لليونسكو تتضمن القيام، بالاشتراك مع الجامعات والهيئات المعنية الأخرى، بإنشاء مناصب للأستاذية تمكن الأساتذة الزائرين من توفير الخبرة

الأساسية اللازمة لاستحداث مراكز للخبرة في التخصصات والميادين الرئيسية المتصلة بالتنمية المستدامة، من قبيل التعليم والعلم والتكنولوجيا. وثمة زهاء ٥٢ من كراسي الأساتذية التابعة لليونسكو قد أنشئت بالفعل، أو يجري إنشاؤها في الوقت الراهن، في جميع أنحاء العالم. ومن أمثلة ذلك، إنشاء كرسي للأستاذية تابع لليونسكو في جامعة اسونسيون الوطنية (باراغواي) بدعم من كافة جامعات الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل.

٤٢ - وهناك كثيرون من واضعي السياسات في البلدان النامية بحاجة إلى مزيد من التوعية بشأن أهمية التكنولوجيا الصناعية وكذلك بشأن إمكانية الاستفادة من هذه التكنولوجيا عن طريق التعاون التقني. ومدى الاحتمالات المتعلقة بالاضطلاع بهذا التعاون، في مجال اكتساب وتطوير واستخدام التكنولوجيا في أغراض التنمية الصناعية، واضح في عدد من الأنشطة التي يمكن تجميعها تحت الأهداف التكنولوجية الرئيسية الأربعة لدى البلدان النامية، وهي إدارة التغير التكنولوجي، واستحداث قدرات تكنولوجية وطنية (محلية)، واستحداث قدرات لحيازة التكنولوجيا، وتوفير تدفق كاف من المعلومات التكنولوجية.

٤٣ - وسياسة التكنولوجيا تتألف من مجموعة من الاستراتيجيات والوسائل التي من شأنها أن توجه عمليات حيازة وتوليد واستخدام التكنولوجيا ذات الصلة. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يوفر المساعدة اللازمة من ناحيتين. أولاهما، أن الاجتماعات والجولات الدراسية الرفيعة المستوى تيسر تبادل الآراء والتجارب بين ذوي السياسات الناجحة وبين من يحاولون اللحاق بهم. وثانيتهما، أنه يمكن دراسة ومقارنة كل من السياسات وآليات الدعم من خلال التعاون فيما بين مؤسسات السياسة وأفرقة البحث السياسي في مجال التكنولوجيا في الجنوب - وقد أقيمت بالفعل صلة شبكية بين تلك المؤسسات والأفرقة في افريقيا على سبيل المثال، وذلك بفضل منظمة كندية.

٤٤ - والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال البحث والتطوير يمكن له أيضا أن يعزز القدرة التكنولوجية المحلية لدى البلدان النامية. وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع، عن طريق ما يقوم به من مبادلات للأفكار والخبرات والنتائج، بدور حفاز هام في تحديد مجالات الاهتمام المشترك المتعلقة بالبحث وكذلك في حشد التمويل اللازم للبرامج المشتركة. وخدمة الإحالة إلى المعلومات الخاصة بالجنوب، وهي قاعدة للبيانات تغطي مؤسسات البلدان النامية وتخضع لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة المناسبة التابعة للأمم المتحدة، تتولى تحديد فرص التعاون، سواء على صعيد البحث والتطوير أم على صعيد التدريب، عن طريق عمليات بحث تستند إلى الكلمة الدليلية في بيانات كل مؤسسة من المؤسسات.

٤٥ - وبغية تيسير التعاون في ميدان البحث والتطوير سواء على مستوى الفروع داخل المؤسسات، كتلك المتخصصة، على سبيل المثال، في العدد المتقدمة التشغيل الآلية، أو على مستوى المؤسسات، فإن اليونيدو تقوم بالتوفيق بين الطلبات من التكنولوجيا والعروض المقدمة من البلدان النامية، أو تجمع بينها في حلقات عمل برنامجية أو في أسواق التكنولوجيا. وتعد أسواق التكنولوجيا مناسبة بوجه خاص لنشر المعلومات

والنقل الملائم للتكنولوجيات المطورة محليا. وتقوم اليونيدو أيضا بتعزيز مراكز الخبرة الرفيعة المتعددة البلدان والمكرسة لتكنولوجيات معينة، لا سيما في ميادين التكنولوجيا السريعة التقدم مثل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، وتقييم المواد واستخداماتها، والطاقة الشمسية والهيدروجينية وتكنولوجيات الصناعات البحرية. وتسهم كذلك مراكز التكنولوجيا الدولية التي تضم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (مثل المركز الدولي للتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية في تريستي، ايطاليا، ونيودلهي، الهند، والمركز الدولي للعلم والتكنولوجيا المتقدمة، في تريستي، ايطاليا) في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ميادين البحث والتطوير، والتدريب، وتبادل الدراية الفنية والخبرة. وتشمل الشبكات الأخرى للتعاون بين بلدان الجنوب والمكرسة للتعاون التقني الفريق الاستشاري التابع لليونيدو المعني ببحوث الطاقة الشمسية واستخدامها، والفريق الاستشاري التابع للمنظمة المعني بتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وهناك برامج مماثلة للتعاون التقني لأغراض التنمية تنفذ على المستوى الإقليمي لأغراض منها، على سبيل المثال، مؤسسات الطاقة المائية الصغيرة في آسيا ولأغراض الالكترونيات الصغيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٦ - ويقوم نظام تبادل المعلومات التكنولوجية التابع لليونيدو بتعزيز القدرة الوطنية في ميدان اقتناء التكنولوجيا والتفاوض بشأنها عن طريق الربط بين مؤسسات نقل التكنولوجيا في البلدان النامية في إطار برنامج شامل لتبادل الموظفين والمعلومات والخبرة والتكنولوجيا. ويعد تعزيز تدفق المعلومات التكنولوجية المهمة الرئيسية لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية الذي تطور من خدمة للمعلومات والوثائق الى مجموعة من شبكات الاحالة الى خدمات المعلومات باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة. ويتمثل هدفه في إقامة أربع شبكات إقليمية للمعلومات متصلة بالحاسوب (لافريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا)، وتكملها شبكات دون إقليمية ووطنية وشبكات قطاعية دولية في ميادين تكنولوجية مختارة. وعن طريق هذه الوسائل، يمكن للجهات المحورية التابعة لمصارف المعلومات والموجودة في البلدان النامية المشتركة في هذه المصارف أن يساعد كل منها الآخر عن طريق تقديم المعلومات التكنولوجية استنادا الى التجارب الخاصة بكل منها. وهناك برنامج مواز يقوم على التعاون بين بلدان الجنوب في ميدان رصد التكنولوجيا والتنبؤ بها. كما أن هناك خططا لتقاسم التقييمات الوطنية للتكنولوجيات المختلفة وأثرها، والقيام، عن طريق اليونيدو، بإتاحتها للبلدان النامية بوجه عام.

٤٧ - ونظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حلقات عمل لبلدان نامية مختارة، كرست لمناقشة السياسات المتعلقة بنقل التكنولوجيا واقتنائها، مع التركيز بوجه خاص على مشاكل التكنولوجيا التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية. وبالمثل، ففي بوينس آيرس، قامت جامعة بوينس آيرس، في آذار/مارس ١٩٩٣، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد، بتنظيم حلقة عمل كرست لدراسة إقامة روابط بين أوساط البحوث وقطاع المؤسسات في أمريكا اللاتينية، ولتشجيع تنسيق الجهود المبذولة بين مختلف البرامج الإقليمية التي تدعمها مختلف الوكالات الوطنية والدولية.

٤٨ - وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، عن طريق برامج بحوثها التعاونية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشبكات بحوثها، بتيسير التعاون بين مؤسسات البحوث التابعة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء في كثير من المجالات التقنية، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية، لصالح تحسين الأغذية والزراعة. وتقوم المنظومة الأوروبية لشبكات البحوث التعاونية في مجال الزراعة بربط قرابة ٤٠٠ من المؤسسات العلمية في ٤٨ بلدا، توجد ٢٢ منها خارج أوروبا. وتشمل عضوية شبكة التكنولوجيا الحيوية للنباتات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤسسات من ١٩ بلدا بالمنطقة، في حين تتعاون ٨ بلدان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما بينها عن طريق الشبكة الآسيوية للتكنولوجيا الحيوية في مجال الانتاج الحيواني والصحة الحيوانية. وبغية تعزيز التعاون بين رابطات البحوث الإقليمية، قامت منظمة الأغذية والزراعة بدعم مؤسسات مثل رابطة مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، ورابطة مؤسسات البحوث الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٤٩ - واضطلعت اللجان الإقليمية أيضا، عن طريق برامج العلم والتكنولوجيا الخاصة بها، بأنشطة تتطلب مشاركة قوية من جانب بلدان الجنوب سواء في إعداد وتنفيذ النواتج أو في الاستفادة منها. فقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على سبيل المثال، بتنفيذ (أ) دراسة تقنية وحلقة عمل، على التوالي، فيما يتعلق بآثار المواد الجديدة والمتقدمة على تنمية بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وادماج العلم والتكنولوجيا في عملية التخطيط الانمائي؛ (ب) خطط لإنشاء مركز إقليمي تابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتعليم في ميدان علوم وتكنولوجيا الفضاء الخارجي، وهي الخطط التي تولي أهمية بارزة لاقتناء بلدان المنطقة تكنولوجيات الاستشعار من بعد، وتطبيق هذه التقنيات في مجال البيئة والموارد الطبيعية والبحوث الزراعية والأنشطة الانمائية؛ (ج) خطط للقيام، في جملة أمور، بإقامة شبكات إقليمية لمؤسسات البحث والتطوير.

تاسعا - التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

توصيات لجنة الجنوب

ينبغي اتخاذ التدابير لوضع مخططات لجعل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أكثر فعالية. وينبغي تعزيز ترتيبات التجارة التفضيلية القائمة ووضع ترتيبات جديدة. وينبغي الحد من القيود المفروضة على التجارة والصرف الأجنبي، وتوسيع نطاق شمول المنتجات، وإزالة الحواجز غير التعريفية. وينبغي تنشيط ترتيبات المقاصة والمدفوعات. وينبغي أن تستكمل هذه المبادرات بتخطيط الاستثمار على الصعيد الإقليمي في مجالات مختارة. وينبغي لكل مجموعة إقليمية ودون إقليمية أن تدرس بدقة خياراتها وأن تضع برامج عمل أحدث، وأن تحدد أولوياتها وأهدافها العاجلة حتى عام ٢٠٠٠ ، فضلا عن خطة أطول أجلا تمتد حتى عام ٢٠٢٠.

التنفيذ

٥٠ - لقد دخلت عملية التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مرحلة من الدينامية الجديدة في أعقاب عقد من الركود أو النكوص الاقتصاديين أو كليهما. فليس هناك سوى عدد قليل من البلدان النامية التي هي ليست عضوا في تجمع أو آخر من تجمعات التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومنذ عام ١٩٩١، تم إنشاء بعض المجموعات الإقليمية الجديدة فيما بين البلدان النامية، منها مجموعة الأربعة لأمريكا الوسطى (وتضم السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس) في نيسان/أبريل ١٩٩٣؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي في آب/أغسطس ١٩٩٢؛ ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛ والجماعة الاقتصادية الافريقية في حزيران/يونيه ١٩٩١[١٧]؛ والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في آذار/مارس ١٩٩١. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة تجري عملية تنقيح معاهداتها واستراتيجياتها وبرامجها وصكوكها المتعلقة بالتعاون بغية تعزيز ودعم العمليات المتعلقة بتكامل أسواقها من خلال تشكيل مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية وأسواق مشتركة. وتهدف معظم تجمعات التكامل الرئيسية إلى تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٠٠ أو نحو ذلك. وفي الوقت ذاته، فإن عملية التنشيط الأخيرة لم تغفل جوانب أخرى من جوانب التعاون الإقليمي ودون الإقليمي مثل تطوير وتنويع هياكل الإنتاج، وإقامة هياكل نقدية ومالية، وإنشاء هياكل أساسية وشبكات اتصال عبر الحدود، وزيادة التعاون الاجتماعي والسياسي، فضلا عن إصلاح الأجهزة المؤسسية كي تستجيب بصورة أكثر فعالية وكفاءة لما تجري مواجهته من تحديات جديدة.

٥١ - وهناك تجمعات كثيرة تقوم أيضا بدراسة و/أو تطبيق نهج جديدة على التعاون والتكامل. وعلى سبيل المثال، فإن تدابير التكامل السوقي حديثة العهد يجري، عموما، تطويرها في إطار نهج موجهة نحو الخارج، وترمي أيضا إلى تيسير تكامل البلدان المعنية مع الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقا. بيد أن مختلف المناطق قد انبثقت عنها نهج متباينة فيما يتعلق بمعدل سرعة التكامل والشكل الذي يكون عليه. وهناك تحرك واضح في أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، نحو اتباع نهج أكثر مرونة من شأنها أن تتيح تحقيق التكامل بسرعات مختلفة، كما تسمح بالتحرر من القيود الجغرافية المعتادة. وقد تم في هذه المنطقة وضع الكثير من ترتيبات التكامل الجديدة، الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تضم بلدانا داخل منطقة دون إقليمية واحدة أو تكون شاملة للمناطق دون الإقليمية. وتشمل هذه الترتيبات توسيع الاتفاق السوقي الثنائي المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بين الصين والمكسيك، وتوسيع نطاق الاتفاق الثنائي المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩١ بين الصين وفنزويلا بشأن إقامة منطقة اقتصادية، واتفاق التجارة الحرة المؤرخ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بين المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى. وفضلا عن ذلك، اشتركت المكسيك مع كندا والولايات المتحدة في وضع اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وفي افريقيا، على العكس من ذلك، فإن المخطط الأساسي لتحقيق التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعلى النحو المحدد في المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية، يتوخى عملية هيكلية يتم بها إقامة هذه المنظمة على مستوى القارة بصورة تدريجية في ست مراحل تبدأ بتعزيز التجمعات دون الإقليمية، ويعد اختتام جميع البلدان الأعضاء لمرحلة من المراحل إيذانا بالبدء في المرحلة التالية وفقا لآليات متسلسلة[١٨].

٥٢ - وفيما يتعلق بالتطورات داخل كل منطقة نامية على حدة، فقد أعلن اتحاد المغرب العربي، في شمال افريقيا، البدء في مجموعة متنوعة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل القطاعيين. وفيما يتعلق بالتجارة، فإن الاتحاد في سبيله إلى تحقيق هدفه المتعلق بإنشاء اتحاد جمركي بحلول عام ١٩٩٥. وفي وسط افريقيا، يقوم الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا بإجراء إصلاحات رئيسية في صكوكه الجمركية والضريبية فضلا عن إصلاح هيكل أمانته. كما تقوم الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا بتنقيح صكوكها في مجال التعاون. أما في إطار الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، فإن معدل سير التعاون قد تأثر تأثرا سلبيا نتيجة للإضطرابات السياسية في الدول الأعضاء. وفي غرب افريقيا، نقحت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المعاهدة المنشئة لها ومن المتوقع أن تعتمد قريبا المعاهدة المنقحة. وجرى الشروع في مخطط لإنشاء منطقة تجارة حرة في عام ١٩٩٠ ومن المتوقع إنجاز هذه الخطة بحلول عام ٢٠٠٠. وتعتزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا أيضا إقامة منطقة نقدية موحدة بحلول ذلك العام. وفيما يتعلق بدول اتحاد نهر مانو، فإن النزاع السياسي في ليبريا قد أعاق جهود التعاون. وفي شرق وجنوب افريقيا، جرى عن طريق إحدى المعاهدات تحويل ما كان يعرف سابقا باسم مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الإفريقي إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (انظر الفقرة ٥٠)، التي تقوم حاليا بوضع البروتوكولات التقنية التي ستحدد وتقرر مختلف قطاعات وأنشطة التعاون، بما في ذلك التكامل التجاري. وفي إطار منطقة التجارة التفضيلية، اعتمدت الدول الأعضاء استراتيجية جديدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بتكامل الأسواق والتحول الاقتصادي، ويتم التركيز في هذه الاستراتيجية على إقامة سوق مشتركة.

٥٣ - وفي آسيا، وافقت الدول الأعضاء التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، على إصلاح الجهاز المؤسسي للمنظمة وبرنامجها الخاص بالتعاون. وفيما يتعلق بالقضايا المؤسسية، ستعقد اجتماعات قمة بصورة أكثر تواترا، كما سيتم تبسيط هيكل الأمانة. وفيما يتعلق ببرامج التعاون، كان من أبرز القرارات التي تم اتخاذها والاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال تنفيذ مخطط مشترك وفعال للتعريفات التفضيلية. واعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، سيتم بصورة مطردة تقليل نطاق هذه التعريفات على مدى ١٥ عاما إلى نسبة تتراوح بين صفر و ٥ في المائة بالنسبة لـ ١٥ من مجموعات المنتجات. وفيما يتعلق باتفاق بانكوك، فإن العمل مستمر بشأن توسيع عضويته. واعتمدت الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي اتفاقا للتعاون التجاري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ يدعو، في جملة أمور، إلى إنشاء منطقة تجارة تفضيلية. وتحقيقا لهذه الغاية، تم إعداد اتفاق بشأن ترتيب للتجارة التفضيلية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وقامت الدول الأعضاء بالتوقيع عليه. وفي آسيا الوسطى، تم توسيع نطاق عضوية منظمة التعاون الاقتصادي من الدول الأعضاء الثلاث المؤسسة لها لتشمل معظم البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية[١٩]. وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، اعتمدت منظمة التعاون الاقتصادي "خطة عمل كيتا" التي تقدم مبادئ توجيهية للتعاون في مجالات النقل والاتصالات، والتجارة (وخاصة إنشاء منطقة تجارة حرة)، والطاقة، والبيئة وفي مجالات أخرى[٢٠]. وفي غرب آسيا، يواصل مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهوده من أجل توحيد الأسواق الوطنية في كيان دون إقليمي.

٥٤ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبالإضافة إلى المبادرات الجديدة التي سبق ذكرها، فإن كل تجمعات التكامل القائمة قد اعتمدت برامج وصكوك جديدة للتعاون. وفي مجموعة بلدان الانديز، اعتمد رؤساء الدول الأعضاء في عام ١٩٩٠ مخططا استراتيجيا لتوجيه مجموعة بلدان الانديز وهو يرسي مبادئ توجيهية لتوجيه عملية التكامل في المنطقة في فترة التسعينات. ومنذ ذلك الحين، تعمل مجموعة بلدان الانديز على تنفيذ الأهداف والأنشطة التي يتضمنها هذا البرنامج الجديد. وفي أمريكا الوسطى، قام رؤساء بلدان المضيق بإنشاء مؤسسة جديدة، هي منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. وسيجري في إطار هذه المنظومة إعادة تجميع كل مؤسسات التكامل دون الإقليمية القائمة. واستمرت الجهود المبذولة لإعادة تنشيط السوق المشتركة لأمريكا الوسطى في إطار برامج أوسع نطاقا لإعادة السلم في المنطقة دون الإقليمية ولتنشيط النمو والتنمية فيها بوجه عام. وتم تجديد رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية كمنظمة لوضع المعايير المتعلقة بتحقيق التكامل في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بترتيبات التكامل السوقي. وفي الجماعة الكاريبية، اتفق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في تموز/يوليه ١٩٨٩ على التعجيل بعملية التكامل التجاري والتوصل، تحقيقا لهذه الغاية، إلى إنشاء سوق موحدة بحلول عام ١٩٩٤. وتركز الدول الأعضاء جهودها على تنفيذ هذا الاتفاق.

٥٥ - وبعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مرتبطة منذ أمد طويل بتجمعات اقليمية/دون اقليمية للبلدان النامية. ومنذ البداية، اشتغلت اللجان الاقليمية، بحكم ولاياتها، بالأنشطة المتصلة بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين الدول الأعضاء بها وذلك باستهلال وتنفيذ تدابير لتنمية العلاقات فيما بين البلدان المعنية وصونها وتعزيزها. ففي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اتخذ برنامج العمل مؤخرا وجهة مواضيعية كان التعاون الاقتصادي الاقليمي أحد مواضيعها الثلاثة الرئيسية. كذلك اعتمدت اللجنة في نيسان/ابريل ١٩٩٢ إعلان بيجنغ بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي؛ فوفر ذلك الإطار والمبادئ التوجيهية لتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في التجارة والاستثمار، والعلم والتكنولوجيا، وتطوير الهياكل الأساسية داخل المنطقة/ أما أنشطة المتابعة فيجري تعزيزها بتوجيه من لجنة للتعاون الاقتصادي الاقليمي.

٥٦ - وقد أولت اللجنة الاقتصادية لافريقيا، على امتداد السنوات الخمس الماضية، أولوية عليا لأنشطة التكامل الاقتصادي في افريقيا؛ فأسفر ذلك عن اعتماد برامج شاملة للتعاون والتكامل الاقتصاديين من أجل افريقيا، واستراتيجية اقتصادية عالمية فيها. وفي الحقيقة، شرعت اللجنة في نهج التكامل المتعدد القطاعات المتعلق بتنمية افريقيا من خلال صوغ مشاريع متعددة القطاعات. والأهداف الرئيسية للمشاريع المتعددة القطاعات هي كفالة اتساق الروابط فيما بين الزراعة والطاقة والنقل والتنمية الصناعية والقطاعات الداعمة لها بوصف ذلك وسيلة لا يقصد من ورائها تعزيز تلك الروابط القطاعية والصناعية المشتركة فحسب بل وأيضا تكييف هياكل الانتاج حسب أنماط الاستهلاك. ولما كانت اللجنة الاقتصادية لافريقيا هي الوكالة المنفذة الرئيسية لثلاثة مشاريع متعددة القطاعات تقدر تكلفتها بمبلغ ٨,٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. فقد ساعدت على التعجيل بعملية التكامل الاقتصادي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط

افريقيا[٢١]. وبالمثل، ما برحت اللجنة تجد في السعي الى تعزيز الآليات التي من شأنها أن تعزز التكامل الاقليمي. وقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بأنشطة تركز على ترشيد عمل ما يلي: (أ) ما ترعاه من المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية التي أنشئت خلال الأعوام الـ ٣٥ الماضية و (ب) التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية أو المنظمات الحكومية الدولية. فبمواءمة وتنسيق برامج المؤسسات الافريقية وأنشطتها ستغدو تلك المؤسسات ذات شأن وستكتسب الصفة العملية، وتبلغ أهدافها على نحو رشيد. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعاون اللجنة ومصرف التنمية الافريقي مع منظمة الوحدة الافريقية (بمساعدة مالية مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي) في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية حاليا بغية إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية[٢٢].

٥٧ - أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فتوفر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما مباشرا في سياق برنامج عملها وأنشطتها وخدماتها الاستشارية. كما يتجسد دعمها لهذا التعاون في وضع ترتيبات للتعاون (الاتفاقات، ومذكرات التفاهم، والمشاورات المخصصة، والاشتراك في الاجتماعات، والتعاون والتنسيق في مجال المشاريع المشتركة) مع المنظمات التي تتجاوز ولايتها غربي آسيا (مثل جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للتجارة)، وكذلك مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد شمل تعاون اللجنة مع جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية أنشطة مشتركة ذات طابع فني وتنسيقي من بينها إعداد الخلاصة الاحصائية العربية الموحدة، وتنظيم المؤتمر الوزاري العربي للبيئة والتنمية (القاهرة، ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١)؛ وتنظيم اجتماعات مثل مؤتمر السكان الاقليمي العربي (عمان، ٤ - ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣)؛ وحضور الاجتماعات والاشتراك في التعاون والتنسيق في مجال المشاريع المشتركة. أما تعاون اللجنة مع المنظمة الدولية للتجارة وهيئاتها الفرعية فيتركز على ميداني المياه، والعلم والتكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، يشترك مصرف التنمية الاسلامي بالتعاون مع اللجنة في تمويل مشروع يستخدم تقنيات الاستشعار من بعد في تقييم موارد المياه بالمنطقة. كما ساعد المستشارون الاقليميون الملحقون باللجنة في تدعيم المؤسسات الاقليمة في مجالات الزراعة، وتجهيز البيانات، والطاقة، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية، والحسابات والاحصاءات الوطنية، والعلم والتكنولوجيا، والنقل والاتصالات، وتنمية الموارد المائية.

٥٨ - وعلى الصعيد العالمي، يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (بالتعاون مع اللجان الاقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي) منذ الستينيات بتقديم المساعدة الى عدد كبير من التجمعات القائمة على التكامل والتعاون. وفي السنوات الثلاث الماضية، وفر الاونكتاد، عند الطلب، مساعدات تقنية وخدمات استشارية تغطي طائفة بأكملها من القضايا المشتركة بين بلدان الجنوب فيما يتصل بالتجارة والتنمية وذلك فضلا عن إعداد تقارير موجهة نحو السياسات العامة. وقد شملت تلك المساعدات والخدمات ما بين: تنظيم اجتماعات بين المشتركين في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لاستعراض الخبرات وإعادة تقييمها وتقاسمها (مثل ندوة شيتوزي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع الاشارة بوجه خاص الى آسيا والمحيط الهادئ، وهي الندوة التي اشترك في تنظيمها الأونكتاد وجامعة الأمم المتحدة وعقدت في اليابان في الفترة الممتدة من ١١ الى ١٥ آيار/مايو ١٩٩٢)؛ والمساعدة الاستشارية المقدمة الى الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والى منطقة التجارة التفضيلية في إطار إعدادهما أو

تنقيحهما لمعاهدات التكامل لديهما؛ ومساعدة منظومة التكامل لأمريكا الوسطى على إرساء هذا الترتيب المؤسسي الجديد؛ والاضطلاع بأنشطة تتصل بتعزيز أنشطة التوسع التجاري في الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنطقة التجارة التفضيلية، ومن ذلك إجراء دراسات بشأن جوانب من برامج تحرير التجارة مثل الجوانب المتعلقة بقواعد المنشأ، وبإنشاء صندوق للتعويضات عن خسائر الميزانيات الناشئة عن الاشتراك في تحرير التجارة، والتعاون في مجال الجمارك والتعريفات الخارجية المشتركة بما في ذلك تبسيط ومواءمة المستندات والاجراءات الجمركية؛ وتحسين تعاون تلك المؤسسات في المجال المالي، لا سيما فيما يتعلق بتحسين مرافق المقاصة. وفي قطاعات غير قطاع التجارة، قامت المنظمات المتخصصة ذات الصلة، مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بدعم مختلف أنشطة التجمعات الاقليمية/دون الاقليمية الواقعة في نطاق مجالات اختصاص كل منها.

عاشرا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنظيم شؤونها على الصعيد العالمي

توصيات لجنة الجنوب

يقتضي الاقتراح الداعي الى إنشاء أمانة الجنوب اتخاذ اجراءات فورية. وفي اعتقادنا أن الأمانة يمكن أن تشكل دعامة حيوية لجهود الجنوب الرامية الى توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدانه وكفالة قيام نظام للعلاقات العالمية أكثر إنصافا وذلك عن طريق المفاوضات مع الشمال ويعد اشتراك رؤساء الدول أو الحكومات في المشاورات المؤسسية بصفة منتظمة خطوة بالغة الأهمية نحو تحسين نظم شؤون الجنوب.

التنفيذ

٥٩ - منذ نشر تقرير لجنة الجنوب، ما زالت تبذل جهود وموارد كبيرة لتحسين تنظيم وتنسيق شؤون الجنوب على الصعيد العالمي. وقد عكفت مجموعة الـ ٧٧ على تحسين أساليب عملها. كما اتخذت حركة عدم الانحياز خطوات لتحسين أساليب عملها وأنشطتها بغية زيادة كفاءتها وتحسين قدرتها على مواصلة العمل في الفترات الواقعة بين مؤتمرات القمة. ويتجسد هذا الأمر في برنامج حركة عدم الانحياز للأعمال ذات الأولوية في المجال الاقتصادي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ (انظر المرفق) الذي وضعته اندونيسيا بوصفها البلد الذي يرأس حركة عدم الانحياز وذلك من أجل متابعة عمل مؤتمر القمة العاشر للحركة المعقود في جاكارتا.

٦٠ - وفضلا عن ذلك، جرى الاضطلاع بمبادرتين جديدتين بارزتين تهدفان الى تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتمثلت إحدى هاتين المبادرتين في إنشاء فريق القمة للتشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو فريق الـ ١٥، وذلك في أواخر عام ١٩٨٩. ويمارس فريق الـ ١٥ عمله الآن على أتم وجه ويعقد اجتماعات قمة سنوية بصفة منتظمة. وقد عقدت حتى الآن ثلاثة من اجتماعات القمة تلك ومن المقرر أن يعقد الرابع في نيودلهي، بالهند، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ويدعم فريق الـ ١٥ في عمله أمانة صغيرة هي مرفق الدعم التقني التابع له. ويعتمد الفريق على عدد من آليات التشاور من بينها اجتماعات الخبراء المعقودة في فترة ما بين اجتماعات القمة السنوية. ويُعنى الفريق بقضايا الشمال والجنوب، وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع التركيز على الأنشطة والبرامج الأقاليمية والمضطلع بها على نطاق الجنوب.

٦١ - ويلتزم فريق الـ ١٥ بجملة أمور من بينها تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميادين الانتاج والتجارة، والاتصالات والنقل، وتبادل المعلومات والمعرفة، والتبادل الثقافي والسياحة. وقد أنشأ مركز الجنوب لتبادل البيانات في مجالات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وبدأ المركز نشاطه بالفعل، وباب الاشتراك فيه مفتوح لجميع البلدان النامية. كما استهل الفريق عددا من الأنشطة المتصلة بأمور منها السكان، وانتاج الأغذية، وتنمية الموارد البشرية، ومصارف الجينات، والطاقة المتجددة، وبخاصة الطاقة الشمسية، وبالبحوث في مجالي الجيولوجيا والمعادن، والتنمية في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات. ويمكن لجميع البلدان النامية الاشتراك في هذه المشاريع.

٦٢ - أما المبادرة الجديدة الثانية ذات الأهمية بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب فهي مركز الجنوب الذي أنشأته لجنة الجنوب في اجتماعها الأخير المعقود في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ بوصفه آليتها للمتابعة لفترة سنتين. وخلال فترة السنتين اللاحقة للاجتماع، اهتدى مركز الجنوب بالمبادئ التي رسمتها لجنة الجنوب، وباتباعه في العمل طريقة تتسم بالاستقلال الفكري إزداد تطورا كآلية، للتحليل والتواصل الشبكي للجنوب بأسره على الصعيد العالمي. وتمثلت مهمة المركز الرئيسية في نشر تقرير لجنة الجنوب بغية ترويج توصياته. وتحقيقا لهذه الغاية، شجع المركز على ترجمة التقرير وطبعه وتوزيعه بلغات مختلفة (وقد نشر نصه بـ ١١ لغة وما زال نصه بـ ٩ لغات أخرى قيد الإعداد). وفضلا عن ذلك، أصدر مركز الجنوب أيضا منشورا بعنوان "مواجهة التحدي"[٢٣] يتضمن عددا من التعليقات الدولية على تقرير اللجنة. ويصدر المركز كذلك رسالة اخبارية ربع سنوية معنونة "رسالة الجنوب" تستعرض القضايا والأحداث التي هي موضع اهتمام الجنوب وذات الأهمية بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان وتتضمن تقارير بشأن تلك القضايا والأحداث. ونظم مركز الجنوب أيضا اجتماعات لعدة أفرقة عاملة أسفرت عن صدور منشورات ووثائق تحليلية موجهة نحو السياسات العامة استعانت بها جهات عديدة من بينها مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز. وقد استهدفت هذه الوثائق زيادة الوعي والتأثير على الرأي العام بوجه أعم في الجنوب.

٦٣ - واستنادا الى الاستجابات لما اضطلع به مركز الجنوب من أعمال أولية، والى ما أعرب عنه من آراء فيما يتعلق بجدوى المركز بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، اتخذ قرار بإقامة المركز على أساس

دائم اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وجدير بالذكر أن عمل كل من مركز الجنوب ومرفق الدعم التقني التابع لفريق الـ ١٥ تيسر الى حد كبير بفضل مقدرتهما على الاستفادة من أسرة المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي وفرت، عند الطلب، المشورة والخبراء والبيانات وغير ذلك من مساعدات.

الحواشي

(١) أنشئت لجنة الجنوب في تموز/يوليه ١٩٨٧ وكانت تضم في عضويتها أفرادا بارزين من بلدان الجنوب، وقد أصدرت تقريرها المعنون (التحدي الذي يواجه الجنوب: تقرير لجنة الجنوب، مطبعة أوكسفورد، ١٩٩٠)، في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ في كراكاس (فنزويلا).

(٢) التحدي الذي يواجه الجنوب: تقرير لجنة الجنوب، الصفحات ٢٠٦-٢١٠.

(٣) يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا دعما إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق وحدته الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وللاطلاع على تقييم لجانب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من تقرير لجنة الجنوب، انظر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (TCDC/86/3)، المقدمة إلى دورته الثامنة المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٤) هناك دلائل على وجود قدر أكبر من التعاطف والدعم من جانب البلدان المتقدمة النمو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا تطور هام في مجال السياسة العامة، يعزز توصيات تقرير لجنة الجنوب.

(٥) انظر البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الثالث لفريق القمة للتشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (فريق "الـ ١٥")، الفقرتين ٦٥ و ٦٨.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثامنة (TD/364)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٧) انظر: البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الثالث لفريق القمة للتشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (فريق "الـ ١٥")، الفقرة ٥٦.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ٦١.

الحواشي (تابع)

(٩) على سبيل المثال، قام وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين، في اجتماعهم السنوي العام السادس عشر، المعقود في نيويورك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، في جملة أمور، بالتأكيد مجددا على أهمية النظام العالمي للأفضليات التجارية؛ فدعوا الأعضاء المهتمين في مجموعة السبعة والسبعين إلى المشاركة في الجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية وفي أعمال لجنة التفاوض؛ ورحبوا بطلب إعلان طهران من صندوق بيريز غيريرو الاستئماني والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية تقديم دعم مالي وغيره من أشكال الدعم من أجل إجراء الجولة الثانية وتنفيذ نتائجها (إعلان وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين، الفقرة ٥٥). كذلك أيد البلد الذي تولى رئاسة حركة عدم الانحياز تعزيز النظام الشامل للأفضليات التجارية، وذلك في برنامجه الثلاثي المقترح (انظر المرفق، الفقرة ٧ (و) و (ز)، كما رحب اجتماع قمة مجموعة الـ ١٥ بالشروع في الجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية (انظر البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الثالث لفريق القمة للتشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (فريق "الـ ١٥")، الفقرة ٥١.

(١٠) ساهمت إير أفريك، بدورها، في رأسمال إير سنغال وإير إيفوار وإير بوركينا فاصو.

(١١) قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه بتقديم دعم مالي للأنشطة التي تعالج مشاكل الخصخصة وتعزز التعاون فيما بين مؤسسات الأعمال لبلدان الجنوب، مثل إجراء حلقة عمل أقاليمية قامت بتنظيمها مؤسسات القطاع الخاص لتقاسم الخبرات في مجال إنشاء مناطق مخصصة لإقامة المشاريع التكنولوجية ومؤسسات لاحتضان الأعمال التجارية، وعملية للتوفيق بين القدرات والاحتياجات جمعت بين شركات صغيرة ومتوسطة من البلدان النامية.

(١٢) تتضح الأمثلة على هذه الأنشطة مما يلي: تقوم الشركات في البلدان النامية بتوفير الخبراء الذين تستخدمهم بعد ذلك اليونيدو في بلدان نامية أخرى في إطار مشاريع تمول من صناديق استئمانية ذاتية؛ وقد أنشأت حكومة جمهورية كوريا صندوقا استئمانيا مع اليونيدو لدعم المشاريع التي تعزز التعاون بين الشركات في جمهورية كوريا والبلدان النامية الأخرى؛ وأقامت اليونيدو مركزا للتعاون الصناعي الدولي في بيجينغ لتعزيز التعاون بين الشركات الصينية والأجنبية، بما في ذلك شركات من البلدان النامية الأخرى. وقد عين خبير من جمهورية كوريا في ذلك المركز بغرض تعزيز هذا التعاون. كذلك فإن اليونيدو لديها دائرة لتشجيع الاستثمارات في سيول تقوم بتشجيع المشاريع المشتركة بين الشركات في البلد المضيف والبلدان النامية الأخرى.

(١٣) هذه المساعدة التي تقدمها الفاو تتم أحيانا بالاشتراك مع مؤسسات أخرى من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والفاو في تعزيز الأمن الغذائي في منطقة تلك اللجنة عن طريق حفز التعاون الاقتصادي والتقني على الصعيدين

الحواشي (تابع)

الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك عن طريق تقوية قدرات البلدان الأعضاء في اللجنة في صياغة وتنفيذ خطط واستراتيجيات شاملة لقطاع الأغذية من خلال البحوث والدراسات والتدريب.

(١٤) انظر البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الثالث لفريق القمة للتشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (فريق "الـ ١٥")، الفقرتين ٦٦ و ٦٧.

(١٥) المرجع نفسه، الفقرتان ٥٧ و ٥٨.

(١٦) وعلاوة على ذلك تقوم الوحدة الإقليمية للدول العربية التابعة لليونسكو بدعم الجهود الرامية إلى تشجيع العلوم الأساسية عن طريق الابتكارات المنهجية في عملية التعلم و التدريس في مجالات الفيزياء والكيمياء والأحياء وعلوم الحياة الايكولوجية وعلوم الأرض والجيولوجيا وعلوم التربة، وإدماجها مع الرياضيات وعلوم الصحة بالنسبة للمناطق الجغرافية المدارية وفي جامعة الخليج (كلية الطب) في البحرين.

(١٧) لم تدخل معاهدة إنشاء هذا الاتحاد حيز النفاذ حتى الآن، حيث لم يصادق عليها العدد الأدنى المطلوب من الدول الموقعة. فحتى أيار/مايو ١٩٩٣، صدق على المعاهدة ٢٣ دولة من الدول الموقعة.

(١٨) يتسم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأهمية خاصة بالنسبة لتنمية افريقيا، فمعظم البلدان الافريقية ليس لها حجم اقتصادي، وتتسم نظمها الخاصة بالإنتاجية بأنها غير قادرة على الاستمرار، كما أن تراكم رؤوس أموالها غير كاف؛ وهناك تفاوت بين أنماط الاستهلاك والإنتاج، كما أن الأزمة الاقتصادية الداخلية والديون الخارجية لافريقيا آخذة في الاشتداد. ويعد التعاون والتكامل الإقليميان ضرورة حتمية لتنمية افريقيا. فمن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يمكن لافريقيا أن توسع أسواقها الداخلية وأن تحولها إلى حيز اقتصادي قابل للاستمرار يستفيد من الاقتصادات الكبيرة وأن تضمن فرصا لاستغلال الموارد الموجودة والمحتملة الطبيعية والبشرية والمالية والتكنولوجية وغيرها من الموارد، مما يزيد من حجم التجارة فيما بين البلدان الافريقية ويساعد في تنويع نطاق تغطية هذه التجارة وإدماج الاقتصادات الافريقية في الاقتصاد العالمي.

(١٩) يتضمن مكتب التعاون الاقتصادي حاليا عشرة بلدان: جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا (الأعضاء الأصليون) وأذربيجان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان.

الحواشي (تابع)

(٢٠) في هذا الاتجاه، يتعاون مكتب التعاون الاقتصادي مع الأونكتاد في بدء تنفيذ مشروع شامل يتضمن إجراء دراسات وحلقات دراسية بشأن التجارة، والنقل، والاتصال، وتنمية الموارد البشرية، واتفاقات النقل العابر، والمشاريع المشتركة، وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة.

(٢١) بالإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مشاريع للتنمية المتكاملة لحوض نهر كاجيرا ونهر غامبيا ونهر السنغال ونهر النيجر، وكذلك بحيرة تشاد. وتؤكد هذه المشاريع على أهمية إدارة المياه والري، وتوليد الطاقة الكهرمائية وربط الشبكات الكهربائية ببعضها البعض، وتنمية مصائد الأسماك، والنقل من الأنهار والبحيرات. وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مشاريع تطوير نهر السنغال وبحيرة تشاد وحوض نهر كاجيرا بمبلغ إجمالي قدره ٦ ملايين من الدولارات.

(٢٢) كذلك شاركت هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة كالأونكتاد واليونسكو والفاو ومنظمة العمل الدولية، بناء على دعوة منظمة الوحدة الافرقية، في اجتماعات الخبراء المعنيين بصياغة معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية. ولا تزال هذه الهيئات تقدم المساعدة الاستشارية للأمانات المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ومصرف التنمية الافريقي في صياغة البروتوكولات التي سترفق بالمعاهدة.

(٢٣) لندن ونيوجيرسي (الولايات المتحدة الأمريكية)، Zed Books، ١٩٩٣.

المرفق

البرنامج الاقتصادي للأعمال ذات الأولوية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ لحركة عدم الانحياز*

أولا - الديون الخارجية والأمن الغذائي والسكان

١ - استنادا إلى القرارات الخاصة بالديون والأمن الغذائي والمقرر الخاص بالسكان التي اتخذها اجتماع القمة، ستتخذ التدابير التالية بشأن القضايا الثلاث.

ألف - الديون الخارجية

٢ - لتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل حل مشكلة ديونها، ستجري عملية تشاور على مستوى حكومي دولي رفيع المستوى، يعطي الأولوية، في جملة أمور، لما يلي:

(أ) تيسر إلغاء ديون أقل البلدان نموا؛

(ب) حل مشكلة أعباء ديون البلدان النامية الأخرى (ومن بينها تلك البلدان التي بذلت جهودا كبيرة للوفاء بالتزاماتها من الديون) بصورة تيسر انتعاشها ونموها وتنميتها؛

(ج) إعادة تدوير جزء من الدين لتمويل مشروعات اقتصادية واجتماعية؛

(د) تشجيع أية إجراءات أخرى لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تخفيف أعباء خدمة الدين؛

(هـ) الاهتداء إلى نهج ثلاثي منسق يجمع بين البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة الدائنة والمؤسسات المالية، وذلك من أجل حل مشكلة الديون.

---

* الخطة الاقتصادية التي قدمها رئيس اندونيسيا، رئيس حركة عدم الانحياز، إلى رؤساء دول وحكومات الحركة عقب مؤتمر القمة العاشر الذي عقد في جاكارتا (اندونيسيا) في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (المصدر: South Letter, No. 15 (Autumn 1992), pp. 15-18).

٣ - ولمساعدة هذه العملية الحكومية الدولية الرفيعة المستوى في القيام بأعمالها سيشكل فريق استشاري مخصص من الخبراء لإجراء دراسة متعمقة للجوانب المتصلة بمشكلة الديون ولوضع مبادئ توجيهية للسياسة.

باء - الأمن الغذائي

٤ - لمعالجة قضية الأمن الغذائي الملحة بشكل فعال، سيعقد مؤتمر لوزراء الأغذية والزراعة لصياغة مبادئ توجيهية للسياسة تتعلق بجملة أمور منها:

(أ) طرق ووسائل تخفيف حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في البلدان النامية عن طريق رفع إنتاجية المنتجين الزراعيين، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة والمرأة العاملة بالزراعة؛

(ب) طرق ووسائل وضع مشاريع ناجحة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب بغية تبادل المعلومات والخبرة بين البلدان النامية مع الإشارة بوجه خاص إلى مشاريع الإنتاج الغذائي المشتركة والمشاريع التعاونية المتعلقة بإنتاج الأسمدة والأدوات الزراعية والمدخلات الزراعية الأخرى؛

(ج) طرق ووسائل تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال البحوث الزراعية وبحث أفضل الطرق لحث مؤسسات البحوث الدولية على زيادة الاهتمام بالبحوث في مجال الأغذية الأساسية التي تهم البلدان النامية في المقام الأول؛

(د) طرق وسائل زيادة التعاون بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة للأغذية عن طريق جملة أمور منها إدارة مخزونات احتياطية للحيلولة دون حدوث نقص في المنتجات الغذائية الضرورية؛

(هـ) طرق ووسائل دعم برامج عمل خاصة لزيادة إنتاج الأغذية في افريقيا عن طريق وكالات التنمية الدولية، بما في ذلك البرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل افريقيا في مرحلته الثانية؛

(و) اتخاذ خطوات رئيسية من أجل وضع مشاريع لتقديم معونة غذائية كبيرة للتخفيف من حالات النقص الحاد كالتي تحدث في أجزاء معينة من افريقيا من حين لآخر، والسعي إلى الحصول على مساندة وتعاون البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، لوضع وتنفيذ تلك المشاريع.

٥ - ولمساعدة المؤتمر الوزاري في مداولاته، سيشكل فريق مخصص من الخبراء الاستشاريين لإجراء دراسة متعمقة لجميع الجوانب المتصلة بمشكلة الأمن الغذائي في البلدان النامية، وتقديم توصيات خاصة بالسياسات ومقترحات عملية تفصيلية.

جيم - السكان

٦ - نظرا لأهمية مسألة السكان وطابعها الملح سيعقد اجتماع على المستوى الوزاري للنظر فيما يلي:

(أ) تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بتجربة البلدان الأعضاء في مجال الياسات السكانية وبرامج تنظيم الأسرة؛

(ب) وضع مشاريع للتعاون والمساعدة التقنيين فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالتعليم، وأنشطة التوعية، والأمومة المأمونة، وبرامج تنظيم الأسرة؛

(ج) وضع مشاريع مشتركة وتعاونية لإنتاج الإمدادات الطبية اللازمة لبرامج تنظيم الأسرة.

(د) الشروع في إجراء عملية استشارية ملائمة لصياغة مبادئ توجيهية تسترشد بها الدول الأعضاء فيما تجريه من تحضيرات للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ثانيا - مجالات العمل الأخرى

٧ - وجه اجتماع القمة الانتباه إلى عدد من القضايا الاقتصادية الهامة الأخرى التي ينبغي أن تتصدى لها حركة عدم الانحياز. ولتسهيل هذه العملية، يمكن اتخاذ إجراءات متعددة، تتضمن إنشاء فرق عمل وعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء الاستشارية لإجراء دراسات متعمقة وتقديم توصيات ومقترحات للعمل. وفيما يلي القضايا الرئيسية التي ينبغي أن يتم التصدي لها:

ألف - السلع الأساسية

(أ) تشجيع إحياء الاتفاقات السلعية الدولية فيما يتعلق بسلع أساسية مثل البن والكاكاو والسكر، والتفاوض بشأن اتفاقات جديدة لسلع أساسية أخرى؛

(ب) تعزيز المشاريع المشتركة لإدارة عروض السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية؛

(ج) تشجيع تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية واستخدام مرفق الصندوق المشترك لدعم أسعار السلع فضلا عن التعاون المتبادل وغيره من التدابير لإقامة المشاريع لتحسين القطاعات المنتجة للسلع الأساسية وتمويلها؛

باء - جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

(د) تقييم النتائج المحتملة لجولة أوروغواي من منظور البلدان النامية؛

(هـ) استكشاف الطرق العملية لصياغة مواقف تفاوضية مناسبة، ولتنسيق نهجها، مع مراعاة الحمائية المتزايدة في البلدان الصناعية؛

جيم - تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب

(و) تعزيز النظام الشامل للأفضليات التجارية وتشجيع البلدان النامية التي لم تنضم إليه حتى الآن على أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن؛

(ز) تشجيع العلاقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد دون الإقليمي والصعيد الإقليمي والصعيد الأقاليمي، عن طريق تدابير مثل تعزيز التجارة وترتيبات التمويل؛

دال - تدفقات الموارد وتمويل التنمية والسيولة الدولية

(ح) تقييم احتياجات البلدان النامية من الموارد الخارجية، بغية اقتراح الوسائل التي يمكن بواسطتها زيادة تدفقات الموارد وعكس اتجاه التدفقات السالبة؛

(ط) بذل جهود مشتركة لتعبئة الموارد الخارجية، ولا سيما في ضوء الالتزامات التي أخذتها البلدان الصناعية على عاتقها بشأن نقل الموارد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد مؤخرا؛

(ي) تقييم جدوى إنشاء الصندوق الافريقي للتنويع من أجل المساعدة في إعادة هيكلة الاقتصادات الافريقية وتنويعها؛

(ك) تأكيد الحاجة إلى زيادة القاعدة الرأسمالية للمؤسسات المالية الدولية وتغذيتها اللازمة بالأموال؛

(ل) تأكيد الحاجة إلى اعتماد جديد لحقوق السحب الخاصة لصالح البلدان النامية؛

هاء - البيئة والتنمية

(م) تقييم التطورات التي حدثت بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بغية مساعدة بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية على اتخاذ تدابير متابعة، بما في ذلك مشاركتها في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة؛

(ن) تقييم نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وطرق ووسائل الحصول عليها بشروط تفضيلية وميسرة؛

(س) تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا من أجل تحسين القدرات المحلية على معالجة المشاكل البيئية؛

(ع) اعتماد اتفاقية دولية بشأن التصحر قبل حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

واو - الاشتراطات

(ف) تقييم الحالة فيما يتعلق بنطاق وطبيعة وكفاءة وأثر الاشتراطات المرتبطة بالتعاون الإنمائي أو المساعدة الخارجية والتي تطبق على البلدان النامية في مجالات حرجة واسعة من مجالات السياسة، وذلك بغية الحد من فرض الاشتراطات من طرف واحد؛

زاي - العلم والتكنولوجيا

(ص) تشجيع تعزيز التعاونه فيما بين بلدان الجنوب لتقوية القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية؛

(ق) تسهيل وصول البلدان النامية إلى العلم والتكنولوجيا.

حاء - إصلاح هيكل الأمم المتحدة

٨ - في سياق قرار مؤتمر القمة بشأن إنشاء فريق عامل رفيع المستوى تابع لحركة عدم الانحياز لإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة، ستتخذ الخطوات اللازمة للعمل على:

(أ) تقوية الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) إضفاء قدر أكبر من الديمقراطية على عمليات صنع القرار وإدارة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

ثالثا - تعزيز التعاون الدولي واستحداث آليات الدعم

ألف - تعزيز التعاون الدولي

٩ - القرار الخاص بتعزيز التعاون الدولي والذي اتخذه اجتماع القمة يوفر للرئيس المرونة اللازمة من أجل:

(أ) تقييم إمكانية عقد اجتماع خاص لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز يكرس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وللتعاون الدولي، وذلك بعد إجراء المشاورات اللازمة؛

(ب) عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي، التي أنشئت لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) إنشاء فريق استشاري من الخبراء البارزين في مجال القضايا الإنمائية يقدم توصيات بحلول عملية وبتوجيهات جديدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

باء - استحداث آليات الدعم

١٠ - لتسهيل العمل المشترك وتنسيق مواقف الدول الأعضاء بشأن القضايا الاقتصادية الهامة، ستخذ الخطوات اللازمة لاستحداث آليات للدعم. فبالإضافة إلى عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء الاستشاريين لمعالجة القضايا المثارة أعلاه، وغيرها من المسائل عند الاقتضاء، قد تخذ خطوات لاستحداث آليات للدعم للمساعدة فيما يلي:

(أ) إعداد المحافل التفاوضية للبلدان الأعضاء للمؤتمرات الدولية الرئيسية وغيرها من المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن القضايا الاقتصاية والاجتماعية؛

(ب) اتخاذ تدابير المتابعة من قبل البلدان الأعضاء عقب الاتفاقات والالتزامات التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات التفاوضية الرئيسية؛

(ج) تنفيذ القرارات الاقتصادية لحركة عدم الانحياز في الفترة الفاصلة بين اجتماعات مؤتمر القمة؛

(د) تقديم مشورة الخبراء، عند الطلب، إلى البلدان النامية المشاركة في المفاوضات الخاصة بمشروطية التعديلات الهيكلية وتخفيف أعباء الديون وغير ذلك من القضايا الرئيسية.

- - - - -